

حاشية عصام الدين الأسفراييني المتوفى (٩٥١هـ) على شافية ابن الحاجب باب التصغير
من بداية اللوحة ٢٤/أ إلى اللوحة ٣٠/أ، دراسة وتحقيقاً

د. سعود سعيد نويجي الرحيلي

أستاذ اللغويات المساعد بقسم اللغة العربية، كلية التربية والآداب، جامعة تبوك (فرع أملج)

المملكة العربية السعودية

salrahaili@ut.edu.sa

تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٧/٣ م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٢٥/٦/١٢ م

الملخص:

يُعنى هذا البحث بتحقيق جزء من مخطوط نفيس على شافية ابن الحاجب، وهو (حاشية عصام الدين على الشافية)، وقد شمل التحقيق باب التصغير، وتناولت الدراسة نبذة مختصرة عن العصام الأسفراييني، ومكانته العلمية، وأشهر مؤلفاته، ثم نبذة عن حاشية العصام على الشافية، ومنهجه في الشرح، وموقفه من ابن الحاجب، ومن الجاربردي، ثم تناولت الدراسة تحقيق ما يتعلق باب التصغير، وإخراج النص كما أراده مؤلفه بمشيئة الله.

وخلصت الدراسة إلى نتائج منها:

١. أن العصام -رحمه الله- اهتم اهتماماً واضحاً وجلياً بحاشيته على الشافية.
٢. أن حاشية العصام على الشافية تميزت بالسهولة والإيضاح، وكأنه أراد من ذلك التيسير على طلابه.
٣. أن العصام لم يكن مجرد ناقل فقط، بل كان عالماً له رأيه، فنجده كثيراً ما كان يعلّق على عبارة ابن الحاجب، وربما استدرك عليه بتعديل في عبارة النص.
٤. أن العصام اعتمد كثيراً في حاشيته على شرح الجاربردي للشافية، وعلّق على آرائه، وربما خالفه في بعضها.

الكلمات المفتاحية: العصام، المصنف، الشارح، تصغير، شرح.

The Commentary of Issam al-Din al-Asfarayini (d. 951 AH) on Ibn al-Hajib's Shafiyyah, Chapter on Diminution
From the Beginning of Panel 24/A to Panel 30/A, a Study and Verification
Dr. Saud Saeed Nuwajji al-Ruhaili
Assistant Professor of Linguistics in the Department of Arabic Language,
College of Education and Arts, University of Tabuk (Umluj Branch)
Saudi Arabia
salrahaili@ut.edu.sa

Date of Receiving the Research: 12/6/2025 Research Acceptance Date: 3/7/2025

Abstract:

This research aims to verify a portion of a valuable manuscript on Ibn al-Hajib's Shafiyyah, namely (Al-'Issam's Commentary on Al-Shafiyyah). The investigation included the chapter on diminution, and the study began by mentioning a brief biography of Al-'Issam Al-Isfarayini, his scientific status, and his most famous works, then a biography of Al-Issam's commentary on Al-Shafiyyah, his approach of explanation, and his position on Ibn Al-Hajib and on Al-Jarbardi. Then the study addressed the verification of what is related to the chapter on diminution, and the production of the text as its author intended, God willing.

The study concluded with the following results:

- 1. Al-'Issam (may God have mercy on him) paid clear and evident attention to his commentary on Al-Shafiyyah.*
- 2. Al-'Issam's commentary on Al-Shafiyyah was characterized by simplicity and clarity, as if he intended to make it easier for his students.*
- 3. Al-'Issam was not merely a transmitter, but a scholar with his own opinions, as we often find him commenting on Ibn al-Hajib's statements, and sometimes correcting them by modifying the text.*
- 4. Al-'Issam relied heavily in his commentary on al-Jarbardi's commentary on al-Shafiyyah, commenting on his views, and sometimes disagreeing with some of them.*

Keywords: *Issam, author, commentator, diminution, explanation.*

المقدمة:

اهتمَّ ابن الحاجب بكتابه الشافية في علم التصريف، فهذَّب المسائل الصرفية، ورتب أبوابها، وجمع ما تفرق منها، فكتب للشافية القبول والانتشار، وطفق العلماء يدرسونها ويشروحونها، ومن أولئك عصام الدين الأسفراييني (ت ٩٥١هـ) الذي ألَّف حاشية عليها، وهي مخطوطة في نسختين، فأردت من خلال هذا البحث تحقيق جزء من هذه الحاشية من أول باب التصغير إلى نهايته، بدأت البحث بمقدمة ذكرت فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة للحاشية، ثم قسمت البحث إلى قسمين: قسم خاص بالدراسة بعنوان: العصام وكتابه حاشية على شافية ابن الحاجب، وقسم خاص بتحقيق باب التصغير كاملاً من الحاشية.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

تعود أهمية هذا الموضوع إلى أهمية كتاب الشافية، الذي يُعدُّ مصدراً من مصادر علم التصريف، وإلى المكانة العلمية لشارحها عصام الدين الأسفراييني، ومن الأسباب لاختيار هذا الموضوع:

١. قيمة كتاب الشافية العلمية، ومكانته عند المتقدمين والمتأخرين.
٢. شهرة العصام ومكانته العلمية.
٣. بيان آراء العصام الصرفية من خلال شرحه.
٤. وضوح شخصية الشارح في شرحه، فقد رجَّح بعض الآراء بقوله: "والأولى، والأوضح الأخصر، والأخصر الأوضح، لكان أقرب.."
٥. إثراء المكتبة العربية بإحياء كتاب من كتب التراث.

الدراسات السابقة:

ما زال كتاب (حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب) مخطوطاً، وقد حصلت على إفادة من مركز جمعة الماجد، ومن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية تثبت ذلك، وقد قام بتحقيق الجزء الأول منه الدكتور إبراهيم غازي الحربي من أول الكتاب إلى نهاية باب الاسم المزيد فيه، ونُشر في مجلة الدراسات اللغوية التابعة لمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية في المجلد الحادي والعشرين العدد الثالث (رجب - رمضان) عام ١٤٤٠هـ.



خطة البحث:

اقتضت خطة البحث أن يشتمل على مقدمة، وقسمين، أحدهما للدراسة، والآخر للتحقيق، ثم فهرس المصادر والمراجع، وقد جاءت الخطة على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث.
القسم الأول: الدراسة: وعنوانها: (العصام وكتابه حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب) وفيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصام الدين الأسفراييني: حياته، ومكانته العلمية، وآثاره. وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وألقابه.

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

المطلب الثالث: مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه.

المطلب الرابع: آثاره.

المبحث الثاني: حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبه للمؤلف.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب.

المطلب الثالث: موقفه من ابن الحاجب.

المطلب الرابع: موقفه من الشارح الجاربردي.

المطلب الخامس: مصادره.

المبحث الثالث: وصف نسختي الكتاب الخطيتين المعتمدتين في التحقيق، والمنهج المتبع فيه.

القسم الثاني: النص المحقق، ويبدأ من أول باب التصغير إلى نهايته، ويقع في ثمانين لوحات

تقريباً.

القسم الأول: الدراسة

وعنوانها: (العصام وكتابه حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب)
وفيها ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: عصام الدين الأسفراييني: حياته، ومكانته العلمية، وأثاره
وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته، وألقابه:

اسمه: إبراهيم بن محمد بن عرب شاه الأسفراييني^(١)، وهي نسبته المشهورة، ونُسب إلى خراسان فقيل له: الخراساني، وإلى مدينة هَراة^(٢)، فقيل له: الهروي^(٣)، وإلى سمرقند^(٤) فقيل له: السمرقندي. ويُكنى بأبي إسحاق^(٥).

وأما ألقابه، فقد لُقّب بعصام الدين، وهو لقبه الأشهر، ولُقّب كذلك بالعصام، وبعصام-بدون "ال" التعريف- كما كان يظهر في بعض عناوين كتبه، مثل: عصام على الجامي، وهو شرح على شرح الجامي على الكافية في النحو، وعصام على الرسالة الوضعية^(٦).

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، ووفاته.

وُلِدَ عصام الدين الأسفراييني في مدينة أسفرايين^(٧) سنة ٨٧٣هـ^(٨).

(١) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب ١٠/١٧٩، ومعجم المصنفين ٤/٣٧٥-٣٧٩، والأعلام ١/٦٦، وهدية العارفين ١/٢٦، ومعجم المؤلفين ١/١٠١.

(٢) مدينة عظيمة مشهورة من مدن خراسان، ينظر معجم البلدان ٥/٣٩٦.

(٣) ينظر معجم المصنفين ٤/٣٧٥.

(٤) بلد معروف مشهور، يقال له بالعربية: سمران، قيل: إنه من أبنية ذي القرنين بما وراء النهر. ينظر معجم البلدان ٣/٢٤٦-٢٤٧.

(٥) ينظر معجم المصنفين ٤/٣٧٥.

(٦) ينظر معجم المطبوعات العربية ٢/١٣٣١.

(٧) أسفرايين: ببلدة حصينة من نواحي نيسابور على منتصف الطريق من جرجان. ينظر معجم البلدان ١/١٧٧.

(٨) ينظر الأعلام ١/٦٦.

أمّا نشأته، فقد نشأ في أسرة كريمة مشهورة بالعلم والدين في أسفرايين، وكان أبوه قاضياً، فتعلم واشتهر وألّف كتبه فيها، وكذلك جدّه لأبيه من مشاهير العلماء في عصره، وقد كان قاضياً في أسفرايين كذلك، ورحل العصام لطلب العلم إلى بلدة هراة، وتلمذ على أشهر علمائها، وهو نور الدين الجامي^(٩)، واشتهر وذاع صيته في مدينة خراسان وهو شاب، وتصدّى للتدريس، وتعلّم على يديه كثير من طلاب العلم^(١٠).

أما وفاته، فقد خرج في أواخر عمره من بخارى إلى سمرقند لزيارة الشيخ العارف خواجه عبيدالله النقشبندي، فمرض بها مدة اثنين وعشرين يوماً، ثم قضى- نجه^(١١)، وقد اختلفت المصادر في تحديد سنة وفاته، ف قيل: توفي عام ٩٤٣هـ^(١٢)، وقيل: عام ٩٤٤هـ^(١٣)، وقيل: عام ٩٤٥هـ^(١٤)، وقيل: عام ٩٤٩هـ^(١٥)، وقيل: عام ٩٥١هـ^(١٦)، وكانت وفاته- رحمه الله- بمدينة سمرقند، ودُفِن فيها^(١٧).

المطلب الثالث: مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه:

احتلّ عصام الدين الأسفراييني مكانة علمية كبيرة، فقد برع في مختلف العلوم، وفاق أقرانه، وألّف كثيراً من المصنفات في العقيدة، والتفسير، والنحو، والصرف، واللغة، والأدب، والبلاغة، والبيان، والمنطق.. واهتم العلماء بكتبه اهتماماً كبيراً، فشرحوا كثيراً من كتبه، ووضعوا عليها الحواشي والتعليقات على كثير منها، ومن ألّف على كتب العصام علماء مشهود لهم بالعلم

(٩) تنظر ترجمته في: شذرات الذهب ٥٤٣/٩، وهدية العارفين ١/٥٣٤.

(١٠) ينظر معجم المصنفين ٣٧٥/٤.

(١١) شذرات الذهب ٤١٧/١٠.

(١٢) ينظر معجم المصنفين ٣٧٥/٤.

(١٣) ينظر هدية العارفين ٢٦/١.

(١٤) ينظر الأعلام ٦٦/١.

(١٥) ينظر معجم المصنفين ٣٧٥/٤.

(١٦) ينظر شذرات الذهب ٤١٧/١٠، ومعجم المؤلفين ١/١٠١.

(١٧) ينظر شذرات الذهب ٤١٧/١٠، وهدية العارفين ٢٦/١.

والمعرفة، كالشيخ خالد الأزهرى، والشيخ ياسين الحمصي، والشيخ المحلى، والشيخ محمد الحفني، والشيخ الصبان، والقطار، وغيرهم^(١٨).

وقد أثنى عليه كثير من العلماء، والمترجمين، فقال عنه ابن العماد: "حصّل، وبرع، وفاق أقرانه، وصار مشاراً إليه بالبنان، وكان بحرًا في العلوم، وله التصانيف الحسنة النافعة في كل فن"^(١٩).

وقال عنه التونكي: "من كبار علماء خراسان وما وراء النهر، له اليد الطولى في العلوم العربية، والمعارف الفلسفية"^(٢٠).

وقال عنه كذلك نقلاً عن روضة الصفا ما نصه: "...وكان جيد الطبع، حاد الذهن، حصّل العلوم العقلية والحسية، ومهر فيها، وبرع وفاق على أقرانه بتلك الناحية، وكان فصيحاً بليغاً يلازم الاشتغال والدروس، يبين فيها الدقائق والحقائق، واشتهر وطار صيته فصار مدرساً بالمدرسة السلطانية بهراة..."^(٢١).

المطلب الرابع: آثاره.

ألّف العصام الأسفراييني الكثير من المؤلفات في شتى الفنون والعلوم، وقد تنوعت مشاربه فيها من نحو وصرف وبلاغة وأدب وتفسير وفقه ومنطق...، وله حواشٍ على كثير من الكتب، ومن أهم تلك المؤلفات ما يلي^(٢٢):

أولاً: مؤلفاته في علوم العربية:

١. حاشية على شافية ابن الحاجب: وهي موضوع هذا التحقيق.
٢. شرح الشافية لابن الحاجب^(٢٣).
٣. شرح العوامل للجرجاني^(٢٤).

(١٨) ينظر قسم الدراسة من شرح الفريد للعصام ص ٤٢.

(١٩) ينظر شذرات الذهب ١٠ / ٤١٧.

(٢٠) ينظر معجم المصنفين ٤ / ٣٧٥.

(٢١) المصدر السابق ٤ / ٣٧٦.

(٢٢) أحصى الدكتور نوري ياسين حسين، -محقق شرح الفريد للعصام- تلك المؤلفات في قسم الدراسة ٤٧ - ٧٥.

(٢٣) طُبِعَ مع شرح الشافية لنقرة كار، بتحقيق سعيد عبد الرحمن أحمد عبد العاطي بمصر عام ١٤٢٨ هـ.

٤. شرح الفريد في النحو^(٢٥).
 ٥. شرح القُصارى في الصرف^(٢٦).
 ٦. شرح الكافية في النحو^(٢٧)، عارض به الرضي.
 ٧. حاشيته على شرح الشافية للجاربردي^(٢٨).
 ٨. حاشيته على الفوائد الضيائية لشيخه الجامي^(٢٩).
 ٩. شرح منظومة الألباز النحوية^(٣٠).
 ١٠. ميزان الأدب^(٣١).
 ١١. الأطول في شرح تلخيص المفتاح لجلال الدين القزويني^(٣٢).
 ١٢. شرح السمرقندية في البلاغة^(٣٣).
 ١٣. ترجمة فتح النقوض في شرح العروض الأندلسي^(٣٤).
 ١٤. شرح قصيدة البردة للبويصري^(٣٥).
- ثانياً: مؤلفاته الدينية في الفقه والحديث والتفسير:

١. حاشيته على تفسير البيضاوي^(٣٦).
 ٢. شرح الشائل للترمذي^(٣٧).

-
- (٢٤) ينظر معجم المصنفين ٤/ ٣٧٥، وهدية العارفين ١/ ٢٦.
 - (٢٥) طبع بتحقيق الدكتور نوري ياسين حسين في المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة عام ١٤٠٥هـ.
 - (٢٦) ينظر هدية العارفين ١/ ٢٧.
 - (٢٧) ينظر هدية العارفين ١/ ٢٧.
 - (٢٨) ينظر تاريخ الأدب ٥/ ٣٢٩.
 - (٢٩) ينظر المصدر السابق ٥/ ٣١٨.
 - (٣٠) نُشر بتحقيق الأستاذ الدكتور علي حسين البواب في مكتبة الثقافة الدينية بمصر عام ١٤١٩هـ.
 - (٣١) ينظر كشف الظنون ص ١٩١٦، ومعجم المصنفين ٤/ ٣٧٧.
 - (٣٢) طُبع بتحقيق الدكتور الوصيف هلال الوصيف عام ٢٠٠٥م.
 - (٣٣) طُبع بتحقيق الدكتور محمود توفيق عام ١٩٧٨م.
 - (٣٤) ينظر كشف الظنون ص ٣٩، ومعجم المصنفين ٤/ ٣٧٦.
 - (٣٥) ينظر معجم المصنفين ٤/ ٣٧٦.
 - (٣٦) حققت هذه الحاشية الباحثة نور الحبشي للحصول على درجة الماجستير من كلية الشريعة بجامعة دمشق عام ١٤٣٤هـ.
 - (٣٧) ينظر كشف الظنون ص ١٠٦٠، وهدية العارفين ١/ ٢٦.

٣. شرح كتاب منطق الشريعة^(٣٨).

٤. شرح الهداية للمرغاني^(٣٩).

٥. شرح الوقاية للمحبوبي^(٤٠).

ثالثاً: مؤلفاته الأخرى في أدب البحث والفلسفة والمنطق:

١. حاشيته على شرح منلا حنفي على رسالة الإيجي في آداب البحث^(٤١).

٢. شرح آداب السمرقندي^(٤٢).

٣. حاشيته على شرح التفتازاني للعقائد النسفية^(٤٣).

٤. حاشيته على شرح المواقف للتفتازاني^(٤٤).

٥. شرح تهذيب المنطق والكلام للتفتازاني^(٤٥).

٦. حاشيته على شرح الكمال الشرواني^(٤٦).

المبحث الثاني: حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته للمؤلف.

كتاب "حاشية عصام الدين على شافية ابن الحاجب" ثابت للعصام، حيث ذكر اسم المؤلف على النسخة المخطوطة، فكتب على اللوحة الأولى للمخطوط: "حاشية عصام الدين على شافية الصرف لابن الحاجب رحمهما الله تعالى"، وأسلوب المؤلف في الكتاب يدل على أنه للعصام، فهو شبيه بشرحه للكافية، وبشرحه للفريد.

(٣٨) ينظر معجم المصنفين ٤/ ٣٧٧.

(٣٩) ينظر المرجع السابق ٦/ ٣١٧.

(٤٠) ينظر تاريخ الأدب ٦/ ٣٢٤.

(٤١) ينظر كشف الظنون ص ٦٩.

(٤٢) ينظر معجم المؤلفين ١/ ١٠١.

(٤٣) ينظر كشف الظنون ص ١١٤٦، وهدية العارفين ١/ ٢٦.

(٤٤) ينظر هدية العارفين ١/ ٢٦.

(٤٥) ينظر كشف الظنون ص ٥١٦، وهدية العارفين ١/ ٢٦.

(٤٦) ينظر تاريخ الأدب ٦/ ٣٢٤.

المطلب الثاني: منهج المؤلف في الكتاب، ويشمل:

أولاً: طريقته في عرض المادة العلمية:

يظهر أن شرح العصام كان من إملائه وكتابة طلابه؛ وأراد منه التبسيط والتيسير على الطلاب، مع وضوح في العبارة، وشرح وافٍ للمسائل التي يعرضها، وقد اتبع العصام في حاشيته على شافية ابن الحاجب طريقة كثير من الشُّراح، فهو يعرض نصَّ الشافية، ثم يُعلِّق عليه تعليلاً وافياً، مع ذكر الأمثلة لكل مسألة صرفية، والتعريف بالكلمات التي تحتاج لبيان عن طريق الاستعانة بالمعاجم، وكثيراً ما كان يشير إلى بعض الفرائد والفوائد والاستنباطات ليثبتها في الأفهام، وليرغب في حفظها وفهمها، ويختتمها بالتنبيه عليها بقوله: "فافهم" (٤٧) أو "فتأمل" (٤٨) أو "فاعرفه" (٤٩) أو "فاحفظه" (٥٠).

وقد يورد بعض المسائل على صورة أسئلة واستفسارات تمهيداً لبيانها وإيضاحها وإخراج ما قد يتبادر إلى الذهن من غموض وخفاء للمتلقي، فتجده أحياناً يقول: "وفيه إشكال" (٥١)، أو "ويشكل التعريف" (٥٢)، أو "ويشكل بتصغير رجل" (٥٣)، ثم يجيب عن ذلك كله بما يزيل الغموض والإشكال، وهذه طريقة جيدة للتعليم.

ثانياً: عنايته بآراء العلماء:

اهتم العصام بذكر آراء العلماء في حاشيته على الشافية، فهو يورد رأي العالم ويعلِّق عليه غالباً، وممن أورد آراءهم في حاشيته في النص المحقق: ابن مالك (٥٤)، والسكاكي (٥٥)،

(٤٧) ينظر ص ٧ من النص المحقق.

(٤٨) ينظر الصفحات (٣، ١٠، ١٨) من النص المحقق.

(٤٩) ينظر ص ٤ من النص المحقق.

(٥٠) ينظر ص ١٣ من النص المحقق.

(٥١) ينظر ص ٩ من النص المحقق.

(٥٢) ينظر ص ٢ من النص المحقق.

(٥٣) ينظر ص ٣ من النص المحقق.

(٥٤) ينظر ص ١ و ٢٢ من النص المحقق.

(٥٥) ينظر ص ١ من النص المحقق.

والجاربردي وقد أكثر عنه، ووصفه في حاشيته بالشارح^(٥٦)، والحسيني صاحب العباب شرح اللباب^(٥٧)، والفيروز أبادي^(٥٨) وغيرهم...

المطلب الثالث: موقفه من ابن الحاجب:

اهتم العصام بنص ابن الحاجب، الذي أشار إليه بقوله: "المصنف" ونقل عنه من شرحه للشافية^(٥٩)، وعند عرضه لنصه يقول: "قوله:..." ثم يذكر النص من الشافية، ويشرحه شرحاً وافياً، ويعلق عليه، وربما استدرك عليه بتعديل في عبارة النص، أو اقتراح زيادة، أو طلب اختصار، أو حذف، مُعللاً وموضحاً ذلك كله، ومن أمثلة ذلك: قوله: "والأولى: ولا يُصغَرُ الخماسي؛ لأنَّ حملَ الأصولِ على الأربعة يُبعده استعمالُ الأربعة فيما سَبَقَ.."^(٦٠).

وقوله: "قوله: (ويزاد للمؤنث) الأوضح الأخصر وتُرَدُّ تاءُ المؤنث الثلاثي"^(٦١).
وقوله: "وقوله: (تَنقَلِبُ يَاءٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ) أي: إِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ المَدَّةُ يَاءً، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَنقَلِبُ يَاءً وَإِنْ كَانَتْ يَاءً، أَمَّا أَنَّهُ تَنَبَّهْتُ فَلَا، فَلَا أَخْصِرُ - الأوضح: والمَدَّةُ الواقعةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَكُونُ أَوْ تَصِيرُ يَاءً"^(٦٢).

وقوله: "قوله: (وَقُدِّيدِيْمَةٌ وَوَرِيَّةٌ) الظاهرُ إيرادُهُما فيما بَعْدَ تحت قوله: (وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ)"^(٦٣)

وقوله: "وأشارَ إلى عِلَّتِهِ بقوله: (ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبَكَّ)، يعني: لكونها زائدةً على حرفٍ صارتُ بمنزلةِ كلمةٍ أُخْرَى، كالثَّانِي فِي بَعْلَبَكَّ، ولو قَالَ: ثُبُوتَ الثَّانِي فِي المَرْكَبِ؛ لكانَ أولى؛ لثلاثاً

(٥٦) ينظر الصفحات (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من النص المحقق.

(٥٧) ينظر الصفحات (٤، ٨، ١٤، ١٦) من النص المحقق.

(٥٨) ينظر الصفحات (٤، ٨، ٩، ١٢، ١٥، ١٦، ١٧، ٢١) من النص المحقق.

(٥٩) ينظر الصفحات (٣، ٧، ٨) من النص المحقق.

(٦٠) ينظر ص ٥ من النص المحقق.

(٦١) ينظر ص ١٣ من النص المحقق.

(٦٢) ينظر ص ١٥ من النص المحقق.

(٦٣) ينظر ص ١٤ من النص المحقق.

يُتوهم تخصيص الحكم بالمركب المتزاجي، ويكون صريحاً في عمومهِ للمركب التضمني، نحو:
ثُنَيَّا عَشْرَ، وَثُنَيَّا عَشْرَةَ، وَثُنَيِّي عَشْرَ، وَثُنَيِّي عَشْرَةَ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَتَأَيُّطٌ شَرًّا" (٦٤).
وقوله: "ويشكل التعريف بقليل، فإنه زيد للتقليل، إلا أن يُقال: المتبادرُ تقليلُ المزيد فيه،
وليس قليلٌ كذلك" (٦٥).

وقوله: "قوله: (نَحْوُ عُرْيَةٍ) في تصغيرِ عُرْوَةٍ، عَمَلًا بقياس اجتماع الواو والياء، والأولى
منهُما ساكنةٌ، فلا يخفى أن هذا من مسائل غير باب التصغير، وذكره فيه من فضول الكلام" (٦٦).
وقوله: "قوله: (وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ) فيه أنه يدخل فيما جاء على غير ما ذكر، فيلزم أن يكون
شاذًا، فينبغي أن يذكر هذه الأمور كلها ثم يقول: وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ" (٦٧).

المطلب الرابع: موقفه من الشارح الجاربردي:

تناول العصام كلام الشارح ونقل عنه كثيراً، ووصفه بـ "الشارح" (٦٨)، وسمّى كتابه
بـ "الشرح" (٦٩)، وأثبت ذلك كله بكل أدب واحترام، وهذا دأب العلماء السابقين، يجلون من
سبقهم ويحفظون لهم فضلهم، ونراه عند تناوله لأراء الشارح يذكر رأيه أحياناً في المسألة
ويعرضه عرضاً دون التعليق عليه، وهو بهذا ينقل عنه موافقة لرأيه (٧٠)، وتجده أحياناً يسوق رأيه
عموماً ويخصّصه باستنباط منه، كقوله: "وخصّصه الشارح بالجموع، وكأنه أراد ما يشمل أسماء
الجموع" (٧١).

وإن أراد الاستدراك على الشارح، أو الرد عليه أو مخالفته فإنه يعرض ذلك بكل أدب
واحترام مُعللاً وموضحاً رأيه، كقوله: "قال الشارح في جمع القلّة: "يجوز أن يُردّ إلى الواحد،

(٦٤) ينظر ص ١٥ من النص المحقق.

(٦٥) ينظر ص ٢ من النص المحقق.

(٦٦) ينظر ص ١٠ من النص المحقق.

(٦٧) ينظر ص ٢١ من النص المحقق.

(٦٨) ينظر الصفحات (١، ٢، ٣، ٤، ٦، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠) من النص المحقق.

(٦٩) ينظر الصفحات (١١، ١٧، ٢١) من النص المحقق.

(٧٠) ينظر الصفحات (٤، ١٧، ١٩) من النص المحقق.

(٧١) ينظر ص ١ من النص المحقق.

وَأَنْ لَا يُرَدَّ" وفيه نظر؛ لأنه مَعَ جَوَازِ تَصْغِيرِهِ لَا مَعْنَى لِلرَّدِّ، وَغُلَيْمُونُ لَيْسَ تَصْغِيرَ غُلَمَةٍ، بَلْ جَمْعُ قَلَّةٍ لُغْلِيمٍ" (٧٢).

وكقوله: "فَقَيَّدَ الشَّارِحُ بِأَرْبَعَةِ أَصُولٍ، وَيُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُ أَنْ لَا يُرَدَّ مُنْطَلِقًا إِلَى أَرْبَعَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا مَنَعُ الزِّيَادَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ، وَكَأَنَّهُ لَذَلِكَ حَمَلٌ مِنْ حَمَلِ الْأَرْبَعَةِ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ. قَالَ: (يَعْنِي لَا تُرَادُّ الصُّورُ الْمُسْتَثْنَاءُ عَلَى الْأَرْبَعَةِ الْمَذْكُورَةِ)، وَفِيهِ -مَعَ أَنَّهُ حِينَئِذٍ يَكُونُ إِطْنَابًا لَا يَلِيقُ بِمَقَامِ الْإِيْجَازِ- يَنْبَغِي تَعْرِيفُ أَرْبَعَةٍ فَاعْرِفْهُ" (٧٣).

المطلب الخامس: مصادره:

عند النظر إلى الجزء المحقق من شرح العصام نجده قد اعتمد في حاشيته على بعض المصادر، ومن أشهرها شرح ابن الحاجب لشافيته^(٧٤)، وكذلك شرح الجاربردي على الشافية، الذي نقل عنه كثيرًا، فقد ذكره بلفظ "الشارح" في النص المحقق في اثني عشر -موضعاً^(٧٥)، وذكر كتابه بـ(الشرح) في ثلاثة مواضع^(٧٦)، واعتمد كذلك على التسهيل لابن مالك في موضعين^(٧٧)، ونقل عن مفتاح العلوم للسكاكي^(٧٨)، واعتمد على العباب في شرح اللباب للحسيني في أربعة مواضع^(٧٩)، واعتمد في شرحه للغامض من المفردات على القاموس المحيط، وقد ورد اعتماده عليه في النص المحقق في اثني عشر موضعاً^(٨٠).



(٧٢) ينظر ص ١٨ من النص المحقق.

(٧٣) ينظر ص ٤ من النص المحقق.

(٧٤) ينظر الصفحات (٨، ٧، ٣) من النص المحقق.

(٧٥) ينظر الصفحات (٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٢، ٦، ٤، ٣، ٢، ١) من النص المحقق.

(٧٦) ينظر الصفحات (٢١، ١٧، ١١) من النص المحقق.

(٧٧) ينظر ص ١ و ٢٢ من النص المحقق.

(٧٨) ينظر ص ١ من النص المحقق.

(٧٩) ينظر الصفحات (١٦، ١٤، ٨، ٤) من النص المحقق.

(٨٠) ينظر الصفحات (٢١، ١٧، ١٦، ١٥، ١٢، ٩، ٨، ٤) من النص المحقق.

المبحث الثالث: وصف نسختي الكتاب الخطيتين المعتمدين في التحقيق، والمنهج المتبع فيه:

اعتمدت في تحقيق حاشية العصام على شافية ابن الحاجب على نسختين، وهما:
النسخة الأولى: وهي النسخة التي اعتمدتها أصلاً؛ ورمزت إليها في المخطوط بـ(أ)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود في قسم المخطوطات برقم (٤١٤)، ويظهر عليها عنوان الكتاب، واسم المؤلف في أعلى المخطوط، وهي نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بهامشها آثار بقع، وفيها بعض السقط، وتبدأ بعد البسملة بقوله: "والعاقبة للمتقين" وتنتهي بقوله: "تمت الحاشية بعون الله وحسن توفيقه"، وهي مكتوبة بخط أحمد بن هادي راجح الخولاني سنة ١١٥٨هـ كما يظهر في نهاية المخطوط، وعدد أوراقها (٧٦) لوحة، في كل وجه (٢٤) سطراً، وفي كل سطر (١١) كلمة تقريباً، والجزء الذي قمت بتحقيقه منها في باب التصغير يبدأ من اللوحة (٢٤/أ) إلى (٣١/أ).

النسخة الثانية: وهي النسخة التي رمزت لها بـ(ب)، وهي نسخة محفوظة في مكتبة عارف حكمت برقم (٢٤٣٦)، ولم يكتب عليها عنوان الحاشية، أو اسم المؤلف، كُتبت بخط فارسي جيد، مذهبة، ومزخرفة، وعليها تعليقات، وخالية من العيوب كالسقط والخرم، وعدد أوراقها (٩٦) لوحة، وعدد الأسطر في كل وجه (١٥) سطراً، في كل سطر (١٠) كلمات تقريباً، وهي مكتوبة بخط عبد الله بن الحاج رسول القسطنطيني المأذون بالإفتاء كما هو مكتوب في نهاية المخطوط، وتبدأ بعد البسملة بقوله: "والعاقبة للمتقين" وتنتهي بقوله: "أولى بالتخفيف؛ لأنه أثقل"، والجزء الذي قمت بتحقيقه منها في باب التصغير يبدأ من اللوحة (٢٧/ب) إلى (٣٦/ب).

ولكن هذه النسخة محفوظة خطأً في المكتبة، حيث حُفِظت باسم: "حاشية على شرح الشافية لأحمد الجاربردي"، لعصام الدين الأسفراييني، ولكن الصحيح أنها حاشية على الشافية؛ لأن العصام ذكر فيها متن الشافية وعلق عليه، ونقل فيها كثيراً عن الجاربردي، وصرح باسمه في بداية المخطوط، وسمى كتابه بالشرح، فنراه ينقل عن الجاربردي، فيقول: كما في الشرح، بل إنه جمع بينه وبين المصنف ابن الحاجب في عبارة واحدة في حاشيته تُظهر صراحة أنه ليس حاشية على شرح الجاربردي، حيث يقول: "صرح به الشارح في شرحه، والمصنف في شرحه" (٨١)، فكيف

(٨١) ينظر ص ٤ من النص المحقق.

تكون هذه الحاشية على شرح الجاربردي؟ ويبدو أن الخطأ والوهم الذي حصل من نسبة هذه الحاشية على الجاربردي لا على الشافية -والله أعلم- أن العصام نقل عن الجاربردي في أول المخطوط، حيث قال: قوله: "أبنية الكلم" قال الشارح الجاربردي: المراد بأبنية الكلم هي الألفاظ باعتبار حروفها، وحرركاتها، وسكناتها الموضوع لها باعتبار كونها مادة للكلمة انتهى.

منهج في التحقيق:

بمشيئة الله تعالى سوف أتبع المنهج المتعارف عليه في تحقيق كتب التراث، وأسير فيه وفق الخطوات الآتية:

أولاً: الاعتماد في تحقيق النص على إحدى النسخ وجعلها أصلاً، وهي نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، ومقابلتها بالنسخة الأخرى نسخة مكتبة عارف حكمت، وإثبات ذلك في الحاشية. ثانياً: نسخ الكتاب من النسخة التي اعتمدتها أصلاً، وفق القواعد الإملائية الحديثة، ومقابلتها مع النسخة الأخرى.

ثالثاً: كتابة متن الشافية في أعلى الصفحة، وفصلها بخط واضح عن حاشية العصام. رابعاً: إذا وجد سقط في النسخة الأصل، فإني أكمله من النسخة الأخرى، وأضعه بين معقوفين هكذا [] مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

خامساً: ما جزمت بخطئه في الأصل فإني أكتب الصواب من النسخة الأخرى وأضعه بين قوسين () مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية.

سادساً: ما جزمت بخطئه في النسختين فإني أصوبه، وأضعه بين قوسين () وأبين الخطأ وسببه في الحاشية.

سابعاً: وضع خطأ مائل هكذا / للدلالة على نهاية اللوحة، مع الإشارة إلى الورقة الأولى بـ (أ) والثانية بـ (ب)

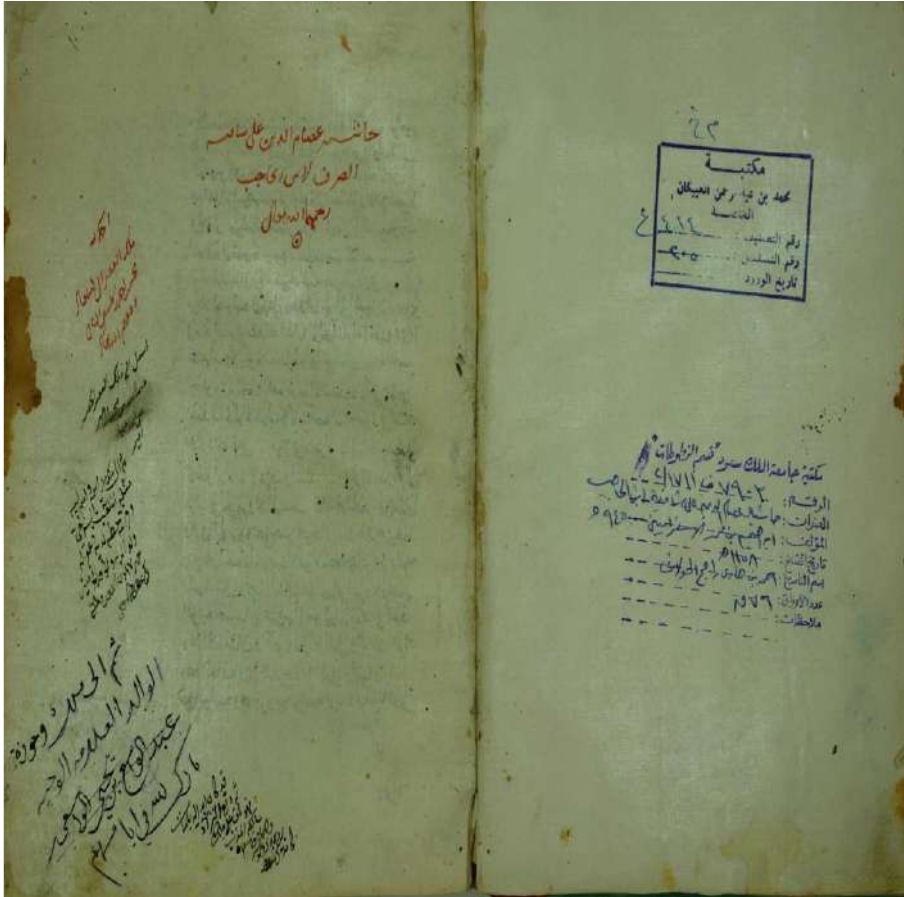
ثامناً: التعليق على المسائل الصرفية تعليقا علمياً عند الحاجة إلى ذلك.
تاسعاً: التعريف بالكلمات الغريبة، والمصطلحات العلمية، والأماكن، والبلدان تعريفاً موجزاً.

عاشراً: الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
الحادي عشر: وضع الفهارس اللازمة في آخر البحث التي تيسر الاستفادة منه.



نماذج من المخطوط:

صفحة عنوان الغلاف من المخطوطة (أ) الأصل



اللوحة الأولى من بداية التحقيق (اللوحة ٢٤) من المخطوطة (أ) باب التصغير



اللوحة الأخيرة من مخطوطة الأصل (أ)



اللوحة الأولى من باب التصغير من المخطوطة (ب)



القسم الثاني: النص المحقق، ويبدأ من أول باب التصغير إلى نهايته

ويقع في ثمانى لوحات تقريباً.

المُصَغَّرُ الْمَزِيدُ فِيهِ لِيُدَلَّ عَلَى تَقْلِيلِ..

[٢٤/أ] قوله: (المُصَغَّرُ: المَزِيدُ فِيهِ لِيُدَلَّ عَلَى تَقْلِيلِ).

قوله: (المُصَغَّرُ) والمُحَقَّرُ في المفتاح: "التحقير لكذا وكذا".^(٨٢)

في التسهيل: "يُصَغَّرُ الْخَالِي مِنَ التَّوَعُّلِ فِي شِبْهِ الْحَرْفِ، وَمِنْ صِغَةِ التَّصْغِيرِ وَشَبْهِهَا، وَمَنَافَاةً مَعْنَاهُ..".^(٨٣)

يعني: لَا يُصَغَّرُ الْمَبْنِيُّ إِلَّا قَلِيلاً، وَمِثْلُ: قُرَيْشٌ، وَكُمَيْتٌ، وَلَا مِثْلُ: قَلِيلٌ، وَحَقِيرٌ، وَقَرِيبٌ، وَلَا مِثْلُ: كَبِيرٌ، وَجَسِيمٌ، وَكَثِيرٌ.

وقوله: (المصغر) إلى آخره.

لَا يَشْمَلُ بظَاهِرِهِ الْمَصْغَرَ لِلتَّحْقِيرِ، كَرَجَلٍ، وَعُؤَيْلِمٍ، وَالْمَصْغَرَ الْقُرْبِ، كَبُعَيْدِ الشَّبَابِ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى الْمَصْغَرِ لِلتَّقْلِيلِ، وَخَصَّهُ الشَّارِحُ^(٨٤) بِالْجُمُوعِ^(٨٥)، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ مَا يَشْمَلُ أَسْمَاءَ الْجُمُوعِ^(٨٦) أَيْضًا، كَالْقَوْمِ وَالْعَسْكَرِ^(٨٧).

وَيُقَالُ: لَا يُصَغَّرُ إِلَّا وَهُوَ لِلتَّقْلِيلِ، إِمَّا مُبْهَمًا أَوْ مَعِيَّنًا، كَمَا فِي التَّصْغِيرِ لِلصِّفَاتِ، فَإِنَّهُ لِلتَّقْلِيلِ مَبْدَأُ الْأَشْتِقَاقِ، فَإِنَّ الْعُؤَيْلِمَ بِمَعْنَى ذَاتٍ لَهُ عِلْمٌ، إِلَّا أَنَّ التَّقْلِيلَ قَدْ يُورَثُ الْحَقَارَةَ، وَقَدْ يُورَثُ الْقُرْبَ إِذَا كَانَ لِلتَّقْلِيلِ الْمُدَّةَ، فَيُقْتَصَدُ بِالتَّصْغِيرِ مَا أَوْرَثَهُ التَّقْلِيلُ.

وَأَجَابَ الشَّارِحُ عَنِ الْأَوَّلِ: بِأَنَّ ذُوَيْمِيَّةَ لِلتَّقْرِبِ، وَتَقْلِيلُ مَدَّةِ دُخُولِ الْمَوْتِ، وَفِيهِ بَعْدُ، [وَالدَّاهِيَةُ^(٨٨) لَمَّا كَانَتْ عَظِيمَةً كَانَتْ سَرِيعَةً الْوُصُولِ]^(٨٩)، فَالتَّصْغِيرُ لِلتَّقْلِيلِ الْمُدَّةِ^(٩٠)^(٩١)، وَفِيهِ بُعْدٌ، وَالْأَظْهَرُ أَنَّ يُقَالُ: جُعِلَ لَعْدَمُ رُؤْيَيْهِ وَخَفَائِهِ حَيْثُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَنِبَ عَنْهُ مِنْ غَايَةِ الصَّغَرِ.

(٨٢) مفتاح العلوم للسكاكي ص ٥٨.

(٨٣) ص ٢٨٤.

(٨٤) يقصد بالشارح الجاربردي وقد نقل عنه كثيراً.

(٨٥) ينظر شرح الشافية للجاربردي ص ٧٩.

(٨٦) اسم الجمع: هو ما تَضَمَّنَ معنى الجمع، غير أنه لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ وَإِنَّمَا وَاحِدٌ مِنْ مَعْنَاهُ، كَجَيْشٍ، وَشَعْبٍ، وَقَبِيلَةٍ، وَقَوْمٍ، وَرَهْطٍ.. ينظر: المفصل ص ٢٤٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٢٦/٣.

(٨٧) في (أ) والعسكر، والمثبت من (ب).

فالمتمكّن..

يُضَمُّ أَوَّلُهُ وَيَفْتَحُ ثَانِيَةً وَبَعْدَهُمَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ، وَيَكْسِرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ إِلَّا فِي تَاءِ التَّائِيثِ وَالْأَلْفِي
التَّائِيثِ، وَالْأَلْفِ وَالنُّونِ الْمُسَبَّهَتَيْنِ بِهِمَا

ويشكل التعريف^(٩٢) بقليل، فإنه زيد للتقليل، إلا أن يُقال: المتبادرُ تقليلُ المزيد فيه، وليس
قليلٌ كذلك.

ولم يُقَيِّدِ التعريفَ / [٢٤/ب] بالاسم ليدخل فيه مثل: مَا أَحْيَسَنَهُ^(٩٣)؛ لَأَنَّهُ لَا يَخْتَصُّ
بالاسم اصطلاحاً، وكيف لا، وقولهم: التصغيرُ من خواصِّ الاسمِ يدلُّ^(٩٤) على أَنَّهُ لم يعتبر في
مفهومي الاسم، وَمَنْ قَيَّدَ التعريفَ بالاسم لم يعتدَّ^(٩٥) بتصغيرِ الفعل؛ لشذوذه، أو لتتزيلِ فعلِ
التعجبِ منزلةَ الاسم؛ لخلوّه عن قصدِ الزمان^(٩٦).

قوله: (فالمتمكّن) أراد بالمتكّن ما لم يكن بناؤه لازماً، فيتناولُ المنادى [و] ^(٩٧)اسم لا،
والمبني للتركيب^(٩٨)؛ إذ كُلُّهَا تُصَغَّرُ، فيُقال: يَا رُجَيْلُ، وَلَا رُجَيْلُ^(٩٩)، وَخُمَيْسَةَ^(١٠٠) عَشَرَ.

-
- (٨٨) في (أ): والآي. وهو تصحيف.
- (٨٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).
- (٩٠) ينظر شرح الجاربردي ص ٨٠.
- (٩١) هذا هو رأي البصريين، والكوفيون يرون أن التصغير في دويبة التعظيم. ينظر: شرح الشافية للرضي
٤ / ٨٥، والتصريح: ٢ / ٥٥٩، والجمع ٣ / ٣٧٨.
- (٩٢) في (أ) التعر.
- (٩٣) في (أ): ما أحسنه.
- (٩٤) في (أ) تدل، والمثبت من (ب).
- (٩٥) في (ب): لم يقيد.
- (٩٦) يرى البصريون شذوذ تصغير فعل التعجب في نحو: ما أحسنه، وما أميلحه، ويرى الكوفيون فيه الجواز؛
لأنه عندهم اسم بدليل التصغير. للاستزادة ينظر: ارتشاف الضرب ١ / ٣٥٤، وشرح قطر الندى ص
٢ / ٣٢٢، والتصريح ٢ / ٥٩.
- (٩٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) والمثبت من (ب).
- (٩٨) في (ب) بالتركيب.
- (٩٩) في (ب): ياجيل ولا جيل.
- (١٠٠) في (ب) خمسة وهو تصحيف.

قوله: (يُضْمُّ أوله..) المراد بضم الأول [و] (١٠١) فتح الثاني أعم من الإحداث والإبقاء؛
ليشمل الحكم تصغير صرَد.

وقد يتكلف [بأن] (١٠٢) الضم والفتح في صر يد حادثان، وليس ما كانا في المكبر، كما في فُلك وهِجَان (١٠٣).
وقوله: (يُضْمُّ أوله ويُفْتَحُ ثانيه ويَعْدُهُمَا يَاءً سَاكِنَةً) يشكل بتصغير رجل، فإنه على رُوَيْجِل، لا رُجِيل.
والجواب: أنه تصغير رَاجِل بمعنى رَجُل، إلا أنه أهمل الراجل مطلقاً، وأستعمل الرجل دائماً، وأهمل مصغر رجل أبداً، [واستعمل مصغر راجل أبداً] (١٠٤)، (١٠٥) وأستعمل مصغر (١٠٦)
راجل دائماً، تعادلاً.

قوله: (ويُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي الْأَرْبَعَةِ) أي: فيما هو على أربعة أحرف، وفيه أنه يُكْسَرُ- فِي
الخمسَةِ أيضاً، كما في مفتاح، ومنطوق، إلا أن تُراد (١٠٧) الأربعة فما فوقها، بقرينة الاستثناء فتأمل.
قوله: (إِلَّا فِي تَاءِ التَّائِيثِ) أي: ذي تَاءِ التَّائِيثِ.

قوله: (وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ) أي: [وَالْأَلْفُ فِي الْأَلْفِ وَالنُّونُ] (١٠٨)، أراد بالالف والنون المشبهتين
بهما (١٠٩)، ما لم تنقلب ألفه في الجمع ياءً، ليخرج سلطان وسرحان؛ فإنه يُكْسَرُ ما قبل ألفه، وتنقلب
ياءً، صرَحَ به الشارح (١١٠) والمصنف [في] (١١١) شرحه (١١٢).

(١٠١) ما بين المعقوفين ساقط (ب).

(١٠٢) ساقط من (أ) والمثبت من (ب).

(١٠٣) أي في المفرد والجمع فالضمة في فُلك والكسرة في هِجَان.

(١٠٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(١٠٥) في (أ) تكرار جملة (واستعمل مصغر راجل أبداً) ولعله من سبق النظر من الناسخ.

(١٠٦) ساقط من (ب).

(١٠٧) في (ب): يُرَاد.

(١٠٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

(١٠٩) أي المشبهتين بألف التائيث المقصورة والمدودة.

(١١٠) ينظر شرح الجاربردي ص ٨١

(١١١) ساقط من (أ) والمثبت من (ب).

(١١٢) ينظر شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب ص ٤٨٩.

وَأَلَفَ أَفْعَالٌ جَمْعًا، وَلَا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ

وليس المراد بالمشابهة انتفاء التاء كما في منع الصرف، صرح به في العُباب^(١١٣).
ولو عدَّ طَلَحَةً وَحَمْرَاءَ وَحُبْلَى كلمتين^(١١٤)، وجعل التصغير في الكلمة الأولى كَبَعْلَبَكَ،
[٢٥/أ] وكذا عَطْشَانٌ لمشابهة زائد به بعلامة التانيث، وتنزيلها منزلتها، لا لخصر- تصغيراتها في
الأوزان الثلاثة.

قوله: (وَأَلَفَ أَفْعَالٌ جَمْعًا) بخلاف أَعْشَارٍ فِي بُرْمَةِ أَعْشَارٍ، فإنه يُقَالُ: تصغيره أَعْيَشِيرٍ؛ لأنه
ليس بجمع، والبرمة: القَدْرُ مِنَ الْحَجَرِ^(١١٥)

وفي القاموس: "قَدْرُ أَعْشَارٍ: مكسورة عشر^(١١٦)، قِطْعٌ، أو عظيمةٌ لا يحملها^(١١٧) إلا عشرة".^(١١٨)
قوله: (ولا يُزَادُ عَلَى أَرْبَعَةٍ) أي: لا يزيد^(١١٩) المُصَغَّرُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ قَبْلَ التَّصْغِيرِ، بل لو كان
زائداً يُرَدُّ إِلَى الأربعة ثم يُصَغَّرُ، ويتقضى بِمَفْضَالٍ وَمَنْطِقٍ، فإن تصغيرهما: مُفَيْضِلٌ وَمُنَيْطِيقٌ، من غير
رَدٍّ إِلَى أَرْبَعَةٍ، فقيده الشارح بأربعة أصول^(١٢٠)، ويردُّ عليه أنه يلزم أن لا يُرَدَّ مُنْطَلِقٌ إِلَى أَرْبَعَةٍ، [لأنه لم
يُعلم إلا مَنَعَ الزيادة على أَرْبَعَةٍ أَصُولٌ]^(١٢١)، وكأنه لذلك حمل من حمل الأربعة على الأربعة المذكورة.
قال: (يعني لا تُرَادُّ الصُّورُ المُسْتَثْنَاةُ عَلَى الأربعة^(١٢٢) المذكورة^(١٢٣))، وفيه -مع أنه حينئذٍ
يكون إطناباً لا يليق بمقام الإيجاز- ينبغي تعريفُ أَرْبَعَةٍ^(١٢٤) فاعرفه.

(١١٣) ينظر العباب في شرح الباب ص ٩٨، رسالة ماجستير تحقيق محمد ناصر محمد زين.

(١١٤) في (أ): كلمتان، والمثبت من (ب).

(١١٥) ينظر لسان العرب مادة (ب ر م) ٤٥ / ١٢.

(١١٦) في (ب): عشرة.

(١١٧) في (أ) و (ب): عظيم لا يتحملة إلا عشرة) والمثبت من القاموس.

(١١٨) مادة (ع ش ر) ص ٤٤٠.

(١١٩) في (أ): يزداد.

(١٢٠) ينظر شرح الجاربردي ص ٨٢.

(١٢١) ساقط من (أ) والمثبت من (ب).

(١٢٢) في (أ): الأربع.

(١٢٣) شرح الجاربردي ص ٨٢.

(١٢٤) أي تعريفها بأل لتشمل الأربعة المذكورة.

ولذلك لم يحىء في غيرها، إِلَّا فَعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ

ولا يظهر وجه قوله: (ولذلك لم يحىء) أي: لا يُزاد المصغر على أربعة أصول، أي: لا يُصَغَّرُ (١٢٥) الزائد على الأربعة الأصول، ويصغر الزائد على الثلاثة، و[على] (١٢٦) الأربعة الغير (١٢٧) الأصول، بتفصيل سيأتي.

والأولى: ولا يُصَغَّرُ الخماسي؛ لأنَّ حمل الأصول على الأربعة (١٢٨) يُعَدُّ استعمالاً الأربعة فيما سبقَ أعمُّ من الأصول والزوائد.

قوله: (١٢٩) وَلِذَلِكَ لم يحىء في غيرها) أي: لأنه يكسر ما بعدها في الأربعة في غيرها، ولا يزيد على الأربعة لم يحىء إلا ثلاثة أوزان، وفيه أنه يستدعي أنه لا يحىء إلا وَزْنًا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ (١٣٠) (١٣١)، نعم يستلزمه لو قَالَ: ولا يُزَادُ على أربعة إلا إذا كَانَ قَبْلَ الآخرِ مَدَّةً.

قوله: (إِلَّا فُعِيلٌ وَفُعِيلٌ وَفُعِيلٌ) (١٣٢) يُراد بهذه الثلاثة مجرد عدد الحروف والحركات، لا يُحْفَظُ فيه العين واللام، وإلا لكانَ وزنُ مُبَيَّتٍ فُعِيلٌ لَا فُعِيلٌ (١٣٣)، وَوَزْنُ مُطْلِقٍ مُفْعِلٌ لَا فُعِيلٌ، وكذا المراد فيما إذا جعل الأوزان فُعِيلاً وَفُعِيلاً وَفُعِيلاً على ما هو المشهور، يُقال: قصد بالعدول التنبيه على أن الاعتبار [٢٥/ب] بخصوص اللام، حتَّى لو بُدِّلَ (١٣٤) بالعين لم يَفِتِ الغرضُ (١٣٥).

(١٢٥) في (ب): يُزَادُ.

(١٢٦) ساقط من (ب).

(١٢٧) دخول (ال) على (غير) هنا فيه نظر؛ فالمشهور أنه لا يصح تعريفها بأل إن كانت مضافة، بل تدخل (ال) التعريف على المضاف إليه، فالأصل أن يُقال: "غير الأصول"، يقول سيبويه: (وغير أيضاً ليس باسم متمكن. ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة، ولا تُجمع، ولا تدخلها الألف واللام) الكتاب ٣/ ٤٧٩، وينظر كذلك درة الغواص ص ٥١، وشرح المفصل ٢/ ١٤٥.

(١٢٨) في (ب): لأن حمل الأربعة على الأصول.

(١٢٩) ساقط من (أ).

(١٣٠) في (أ): فَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ، والمثبت من (ب).

(١٣١) في (أ): يَزَادُ هذه الثلاثة) وهي زيادة مقحمة في (أ) لا معنى لها، والمثبت من (ب).

(١٣٢) في (أ): فَعِيلٌ وفَعِيلٌ وفَعِيلٌ، والمثبت من (ب).

(١٣٣) في (ب): وإلا لكانَ وزنُ مَبِيَّتٍ فَعِيلٌ لَا فَعِيلٌ.

(١٣٤) في (ب): لو يَدُلُّ.

(١٣٥) في شرح الشافية لنقرة كار ص ٤٩: (فكرر العين دون اللام إيداناً بأن المراد ليس وزن الرباعي المجرد من الزائد؛ لأنه يكرر اللام في ذلك الوزن، وإنما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات).

وَإِذَا صَغُرَ الْخَمَاسِي فَأَلَاوَلَى حَذَفِ الْخَامِسِ

قوله: (وَإِذَا صَغُرَ الْخَمَاسِي) دَفَعُ لِمَا يَتَجَهُّ عَلَى قَصْرِ - الْأَوْزَانِ عَلَى الثَّلَاثَةِ يُورَدُهُ سُفَيْرٌ جَلْ (١٣٦)، فَأَجَابَ: بِأَنَّ تَصْغِيرَ الْخَمَاسِي ضَعِيفٌ، وَيُعَدُّ تَصْغِيرُهُ مِنْ غَيْرِ رَدٍّ عَلَى الْأَرْبَعَةِ ضَعِيفٌ، فَسُفَيْرٌ جَلْ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ (١٣٧)، فَلَا يُعْتَدُّ بِهِ فِي ضَبْطِ الْأَوْزَانِ، وَكَيْفَ لَا وَلَمْ يُعْتَدَّ بِهَا لَمْ يُكْسَرْ (١٣٨) مَعَ قُوَّتِهِ مِنْ حُبْلَى وَحُمَيْرَاءَ.

قَالَ الْأَخْفَشُ (١٣٩): (سَمِعْتُ رَجُلًا يَقُولُ: سُفَيْرٌ جَلْ بِكُسْرِ الْجِيمِ) (١٤٠)، إِنَّمَا قَالَ: بِكُسْرِ الْجِيمِ؛ لِثَلَا يُظَنَّ أَنَّهُ يَبْقَى عَلَى فَتْحِهَا.

وَقَالَ الشَّارْحُ: إِنَّمَا يَعْرُضُ بِهِ؛ لِثَلَا يُظَنَّ أَنَّهُ يُسَكَّنُ، لِيَكُونَ عَلَى مِثَالِ: قُرَيْطِيسَ (١٤١)، وَمَا ذَكَرْنَا أَقْرَبَ كَمَا لَا يَخْفَى.

قوله: (فَالَاوَلَى حَذَفُ الْخَامِسِ) (١٤٢)، لِأَنَّهُ نَسَأَ الْمَنْعُ مِنْهُ (١٤٣)؛ [لَأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ إِلَّا مَنَعُ الزِّيَادَةِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَصُولٍ] (١٤٤).

(١٣٦) في (ب): بورود سفرجل.

(١٣٧) ينظر الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٢/ ٣٨٨، وارتشاف الضرب ١/ ٣٦٧.

(١٣٨) في (أ): يكثر.

(١٣٩) الذي حكاه الأخفش الأوسط.

(١٤٠) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ١١٧، وشرح الشافية لركن الدين الاستراباذي ١/ ٣٢٨، وشرح التصريح ٢/ ٥٦٢. وفي شرح الشافية للرضي بإبقاء فتحة الجيم، ١/ ٢٠٥، قال سيويو ٣/ ٤١٨: (وإنما منعهم أن يقولوا: سفيرجل أنهم لو كسروه لم يقولوا: سفارجل ولا فرازدق... وهذا قول يونس. وقال الخليل: لو كنت محمراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين، قللت: سفيرجل كما ترى، حتى يصير بزنة دينير فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب).

(١٤١) ينظر شرح الجاربردي ص ٨٣، وهو رأي الخليل، ينظر شرح السيرافي ٤/ ١٦٧، وشرح الشافية ١/ ٢٠٥.

(١٤٢) في (أ): الخماسي، والمثبت من الشافية، ومن (ب).

(١٤٣) وهو رأي البصريين، ينظر الكتاب ٣/ ٤٤٨، والمقتضب ٢/ ٢٤٩.

(١٤٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب).

وَقِيلَ: مَا أَشْبَهَ الرَّائِدَ، وَسَمِعَ الْأَخْفَشَ: سَفِيرَ جَلٍّ، وَيُرَدُّ نَحْوُ: بَابٍ، وَنَابٍ، وَمِيزَانٍ، وَمَوْقِظٍ، إِلَى أَصْلِهِ؛ لِدَهَابِ الْمُقْتَضِي، بِخِلَافِ قَائِمٍ، وَتَرَاثٍ، وَأَدَدٍ، وَقَالُوا: عَيْدٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: أَعْيَادٌ

قوله: (وَقِيلَ: مَا أَشْبَهَ الرَّائِدَ) وهو ما يكون من الحروف الزوائد وما أشبهها^(١٤٥) في المخرج^(١٤٦)، الْأَشْبَهُ فَالْأَشْبَهُ، فَحَقُّ هَذِهِ الْمَثَلِيَّةِ^(١٤٧) إِنَّمَا يَتَعَلَّقُ بِمَنْ صَبَطَ مَخَارِجَ الْحُرُوفِ. قوله: (لِدَهَابِ الْمُقْتَضِي) أَي: مُقْتَضِي التَّغْيِيرِ.

قوله: (بِخِلَافِ قَائِمٍ.. إِلَى آخِرِهِ) لَا تَرُدُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ؛ إِذْ لَيْسَ فِيهَا ذَهَابُ الْمُقْتَضِي، وَالْمَالُ وَاحِدٌ فَافْهَم.

قوله: (لَوْجُودِ الْمُقْتَضِي) وَهُوَ كَوْنُهُ اسْمَ فَاعِلٍ مِمَّا اعْتَلَّ فِعْلُهُ، وَتَرَاثُ أَصْلُهُ وَرَاثٌ، قُلِبَتْ الْوَاوُ الْمَضْمُومَةُ فِي الْأَوَّلِ تَاءً؛ لِثَقِيلِهَا، وَأَدَدٌ^(١٤٨) أَصْلُهُ وَدَدٌ.

قوله: (قَالُوا: عَيْدٌ؛ لِقَوْلِهِمْ: أَعْيَادٌ) دَفْعٌ لِمَا يَتَّجِعُهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، مِنْ رَدِّ الْمَصْغَرِ إِلَى أَصْلِهِ عِنْدَ ذَهَابِ مُقْتَضِي التَّغْيِيرِ^(١٤٩)، وَتَقْرِيرِ الْجَوَابِ عَلَى مَا هُوَ فِي مَا بَيْنَ الْقَوْمِ: أَنَّ عَيْدًا حُمِلَ عَلَى أَعْيَادٍ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّكْسِيرَ أَخَوَانِ فِي أَنَّهُمَا يَزِيدَانِ فِيهِمَا لَزِيَادَةِ الْمَعْنَى عَلَى مَا قِيلَ، وَفِي أَنَّهُمَا ضِدَّانِ فِي أَنَّ الزِّيَادَةَ فِي أَحَدِهِمَا لِلتَّكْثِيرِ، وَفِي الْآخَرِ لِلتَّقْلِيلِ عَلَى مَا نَقُولُ، وَهُمْ لَمْ يَرُدُّوا أَعْيَادًا إِلَى الْأَصْلِ، مَعَ ذَهَابِ مُقْتَضِي الْقَلْبِ فِي عَيْدٍ، فَإِنَّ أَصْلَهُ عَوْدٌ مِنَ الْعَوْدِ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ، كَمَا أَنَّ عَوْدًا لِمَعْنَى الْحَشْبِ مِنَ الْعَوْدِ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا يُقْطَعُ يَعُودُ.

قَالَ الْمَصْنَفُ فِي شَرْحِهِ: "لَوْ قِيلَ: لَمْ يُرَدَّ عَيْدٌ لثَلَا [أ/٢٦] يَلْتَبَسُ بِعَوْدٍ تَصْغِيرِ الْحَشْبِ، كَمَا لَمْ يَرُدُّوا أَعْيَادًا لثَلَا يَلْتَبَسُ بِأَعْوَادٍ، لَتَمَّ هَذَا"^(١٥٠).

وَلَا يَخْفَى أَنَّ قَوْلَهُ: (لِقَوْلِهِمْ: أَعْيَادٌ) يَحْتَمِلُ التَّوْجِيهَ بِأَنْ يُجْعَلَ فِي تَقْدِيرٍ: لِيُوجِبَ قَوْلَهُمْ أَعْيَادٌ، فَلَا يَكُونُ عَيْدٌ مَحْمُولًا عَلَى أَعْيَادٍ، بَلْ مُشَارِكًا لَهُ كَمَا يَرْضِيهِ.

(١٤٥) فِي (ب): يَشْبَهُهَا.

(١٤٦) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣/٤٤٨، وَالْمُقْتَضِبُ ٢/٢٤٩، وَالْمَفْصَلُ ص ٢٥٣.

(١٤٧) فِي (أ): الْمَسْأَلَةُ.

(١٤٨) أَدَدٌ: أَبُو قَبِيلَةٍ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ أَدَدُ بْنُ زَيْدِ بْنِ كَهْلَانَ بْنِ سَبَأَ بْنِ حِمِرٍ. الصَّحَاحُ (أَدَد) ٢/٤٤٠.

(١٤٩) فِي (ب): الْمُقْتَضِي لِلتَّغْيِيرِ.

(١٥٠) شَرْحُ ابْنِ الْحَاجِبِ عَلَى الشَّافِيَةِ ص ٤٩٢-٤٩٣.

فَإِنْ كَانَتْ مُدَّةُ ثَانِيَةِ فَالْوَاوِ لَازِمَةً، نَحْوُ: ضَوِيرِبٍ فِي ضَارِبٍ، وَضَوِيرِبٍ فِي ضِيرَابٍ، وَالْأَسْمَ عَلَى حَرْفَيْنِ يُرَدُّ مَحذُوفُهُ، تَقُولُ فِي عِدَّةٍ وَكُلِّ أَسْمًا: وُعَيْدَةً وَأُكَيْلٍ، وَفِي سَهٍ وَمُذً أَسْمًا: سُتَيْهَةً

وهذا السؤال إنما يتجه على قوله: لذهاب المقتضي، حتى لو قال: لوجود المقتضي - لم يتجه، وكان عييد منخرطاً في سلك قائم؛ لأنه وإن زال موجب قلب الواو ياءً إلا أنه حدث مقتض مضى آخر، وهو الالتباس، على أننا نقول: هو لا يتجه أصلاً؛ لأنه لم يذهب المقتضي؛ لأن العيد كان في الأصل عوداً بضم الأول، حفظاً للواو، والذي هو الأصل: قلب الواو ياء؛ للفرق بينه وبين العود، فانكسر ما قبلها حفظاً^(١٥١) للياء، وفي عييد^(١٥٢) لم يذهب مقتضي القلب، أي: الالتباس. قوله: (فإن كانت مدة ثانية) أي: إن كانت مدة زائدة ثانية؛ لثلاثا ينتقص بمثل موقظ، فإنه يُقلب ياءً^(١٥٣)، وفسر في شرح المصنف المدة بما لا أصل لها^(١٥٤).

قوله: (تقول في عدة) يعني: تقول فيما هو على حرفين - سوى تاء التأنيث -: يُرد المحذوف فاءً أو عيناً أو لاماً، وأورد لكل مثالين على الترتيب.

قوله: (وكل اسمًا) لو لم يصّر اسمًا لم يصغر. قوله: (وفي سه) أصله: سته^(١٥٥)، وهو الاست، في القاموس^(١٥٦): "السه ويضم: العجز، أو حلقة الدبر، والسته ويحرك الاست".

قوله: (ومذ اسمًا) أي: علمًا سواء كان ظرفاً أو حرفاً جعل علمًا، وأمّا ما^(١٥٧) لم يجعل علمًا، فهو حرف أو ظرف مبني، فلا يصغر، كذا في العباب^(١٥٨).

(١٥١) في (ب): خطأ.

(١٥٢) في (أ): عيد، والمثبت من (ب).

(١٥٣) فتقول في تصغيرها: ميقظ. ينظر شرح الشافية لركن الدين ١/ ٣٣٠.

(١٥٤) ينظر شرح الشافية لابن الحاجب ص ٤٩٣.

(١٥٥) السته: فيه ثلاث لغات إحداها هذه (سه)، وهي محذوفة العين، والثانية: (ست) بحذف اللام مع فتح السين، والثالثة: (است) بحذف اللام وإسكان السين والابتيان بهمزة الوصل. شرح الرضي ١/ ٢١٩.

(١٥٦) مادة (س ت ه) ص ١٢٤٦.

(١٥٧) في (ب): إذا.

(١٥٨) ينظر ص ١٠١.

وَمُنِيذٌ، وَفِي دَمٍ وَحَرٍ: دُمِيٌّ وَحَرِيحٌ، وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ وَاسْمٍ وَأُخْتٍ وَبَنَتْ وَهَنْتِ

قوله: (وَمُنِيذٌ)؛ لَأَنَّ أَصْلَ (١٥٩) مُذُّ مُنْذٌ (١٦٠)؛ بِدَلِيلِ مُذِّ الْيَوْمِ، بَضْمُ الذَّالِ، وَلَوْ كَانَ بِنَاؤُهُ عَلَى السَّكُونِ أَصْلِيًّا لَقِيلَ: مُذُّ الْيَوْمِ بِالْكَسْرِ.

قوله: (وَحَرٍ) فِي الْقَامُوسِ: "الْحِرُّ وَالْحِرَّةُ، أَصْلُهُمَا حِرْحٌ بِالْكَسْرِ، جَمْعُهُمَا: أَحْرَاحٌ وَحِرُّونَ، وَالنِّسْبَةُ: حَرِيٌّ وَحَرَجِيٌّ، وَحَرِحٌ كَسْتِهِ وَهُوَ الْفَرْجُ" (١٦١).

قوله: (وَكَذَلِكَ بَابُ ابْنٍ) سَوَاءٌ جُعِلَ عَلَمًا أَوْ لَا، فَإِنَّ أَلْفَ الْوَصْلِ لَا يَصِيرُ بِالنَّقْلِ إِلَى الْعِلْمِيَّةِ قَطْعًا، كَمَا يَهْدِيكَ [٢٦/ب] إِلَيْهِ بَابُ (١٦٢)، أَيْ: مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ مَعَ زَائِدٍ هُوَ أَلْفُ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْصُلُ بِأَلْفِ الْوَصْلِ وَزْنُ فُعِيلٍ؛ لِأَنَّهُ تَسْقُطُ الْهَمْزَةُ بَضْمٌ أَوَّلُهُ؛ إِذْ هِيَ لِمُضَرَّةِ السَّكُونِ، وَقَدْ زَالَ، وَهَذَا أَوْلَى مِمَّا قَالُوا: إِنَّهُ لَوْ ضَمَّ الْهَمْزَةُ إِمَّا أَنْ تَثَبَّتْ مَعَ فَتْحٍ مَا بَعْدَهَا فَيَلْزَمُ إِثْبَاتُهَا مَعَ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةٍ مَا بَعْدَهَا مَطْلَقًا، أَوْ بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا وَصَلًا، وَإِمَّا أَنْ تُحْذَفَ فَيَفُوتَ وَزْنُ فُعِيلٍ.

قوله: (وَأُخْتٍ وَبَنَتْ) أَرَادَ بِبَابِ أُخْتٍ وَبَنَتْ مَا فِيهِ تَاءٌ (١٦٣) تَأْنِيثٌ، صَارَتْ فِي حُكْمِ جُزْءِ الْكَلِمَةِ؛ لَكُونِهَا عَوْضًا عَنْهُ، حَتَّى تُكْتَبَ مَطُولَةً، وَيُوقَفَ عَلَيْهَا تَاءٌ، فَإِنَّ الْقِيَاسَ أَنْ يُجِيءَ مِنْ وَزْنِ فُعِيلٍ، إِلَّا أَنَّهُ رُوعِيَ أَنَّهَا فِي الْأَصْلِ تَاءٌ تَأْنِيثٌ، فَيُقَالُ: أُخِيَّةٌ، إِذَا عَادَ الْمَحْذُوفُ، وَزَالَ التَّاءُ عَنْ الْعَوْضِيَّةِ، يُوقَفُ عَلَيْهَا [هَاءٌ] (١٦٤)، وَتُكْتَبُ غَيْرَ مَطُولَةٍ، بَقِيَ أَنَّ الْمُنَاسِبَ كَانَ جَمْعُ عِدَّةٍ مَعَ أُخْتٍ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: فَرَّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أُخْتٍ بِأَنَّ هَاءَهَا لَمْ تَخْرُجْ عَنْ حَرْفِ التَّأْنِيثِ (١٦٥)، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَهُوَ أَنَّهَا مَعَ كُونِهَا عَوْضًا عَنِ الْفَاءِ (١٦٦) كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ تَكُونَ كَأُخْتٍ (١٦٧).

(١٥٩) فِي (أ): الْأَصْلُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

(١٦٠) يَنْظُرُ الْكِتَابُ ٣/ ٤٥٠.

(١٦١) مَادَّةُ (ح ر ح) ص ٢١٦.

(١٦٢) فِي (أ): اللَّهُ، وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

(١٦٣) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(١٦٤) سَاقَطَ مِنْ (أ) وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

(١٦٥) فِي (ب): صَرَفَ.

(١٦٦) فِي (أ): التَّاءُ.

(١٦٧) فِي كَوْنِهِ عَلَى حَرْفَيْنِ مَعَ زَائِدٍ لِلتَّعْوِيضِ، مَعَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْوَصْفِيَّةِ.

بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ، وَإِذَا وَلِيَ يَاءَ التَّصْغِيرِ وَآوُ أَوْ أَلْفٌ مُنْقَلِبَةٌ أَوْ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ يَاءٌ، وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا نَحْوُ: عُرْيَةٍ وَعُصْبَةٍ

قوله: (بِخِلَافِ بَابِ مَيْتٍ وَهَارٍ وَنَاسٍ) أَرَادَ بِهِ أَنَّ مَا فِيهِ زَائِدٌ يَحْصُلُ بِهِ وَزَنَ (فُعِيلٌ) فَإِنَّهُ لَا يُرَدُّ مَحذُوفُهُ، فَيُقَالُ: مُيِّتٌ بِالتَّخْفِيفِ، لَا مُيِّتٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَهَارٍ^(١٦٨) يُقَالُ فِيهِ: هُوَيْرٌ، لَا هُوَيْرٌ بِالْهَمْزَةِ^(١٦٩) أَوْ بِالتَّشْدِيدِ^(١٧٠)، وَأَصْلُهُ: هَاوِرٌ، فَحُذِفَ الْعَيْنُ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، إِمَّا بَعْدَ الْقَلْبِ هَمْزَةً أَوْ قَبْلَهَا، وَحَرْفُ الإِعْرَابِ الرَّاءُ، وَلَيْسَ مَقْلُوبٌ هَائِرٌ، وَإِلَّا لَكَانَ الْعَيْنُ فِي حَكْمِ الثَّابِتِ، وَيُرَدُّ فِي حَالِ النَّصْبِ، فَلَا يَكُونُ مِمَّا نَحْنُ فِيهِ. وَنَاسٌ فَآوُهُ الْهَمْزَةُ، وَلَا يُرَدُّ، بَلْ يُقَالُ: نُؤَيْسٌ، وَلَوْ رُدَّ لَقِيلَ: أُؤَيْسٌ^(١٧١).

قوله: (أَوْ أَلْفٌ زَائِدَةٌ) الْأَظْهَرُ أَنَّ هَذَا الْقَلْبَ مِنْ خَوَاصِّ التَّصْغِيرِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُوجِبَ التَّصْغِيرُ رَدَّ الْأَلْفِ إِلَى أَصْلِهِ، وَيَقْتَضِي مُوجِبَ إِعْلَالِ قَلْبِ الْوَائِ إِلَى الْيَاءِ فَالْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ [٢٧/أ] كَالْأَلْفِ الزَّائِدَةِ فِي بَابِ التَّصْغِيرِ؛ وَلِهَذَا لَمْ يَتْرِكِ الْبَيَانَ إِلَى بَابِ الْقَلْبِ، فَتَأَمَّلْ.

قوله: (وَكَذَلِكَ الْهَمْزَةُ الْمُنْقَلِبَةُ بَعْدَهَا) أَي: بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ؛ لِزَوَالِ مُوجِبِ الْقَلْبِ هَمْزَةً، وَهُوَ وَقُوعُهَا مُتَطَرَفَةً بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ، فَيَجْتَمِعُ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، فَتَدْخُلُ بَعْدَ هَذَا الْقَلْبِ فِي قَاعِدَةِ اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءَاتٍ، وَلِذَلِكَ تَرَكَ مِثَالَهُ لِمَجِيئِهِ فِي تِلْكَ الْقَاعِدَةِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: وَالْوَاوُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَهَا، كَمَا فِي إِدَاوَةٍ.

[قوله]^(١٧٢): (نَحْوُ عُرْيَةٍ) فِي تَصْغِيرِ عُرْوَةٍ، عَمَلًا بِقِيَاسِ اجْتِمَاعِ الْوَائِ وَالْيَاءِ، وَالْأَوَّلَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ، فَلَا يَنْخَفِ أَنْ هَذَا مِنْ مَسَائِلِ غَيْرِ بَابِ التَّصْغِيرِ، وَذَكَرَهُ فِيهِ مِنْ فَضُولِ الْكَلَامِ.

(١٦٨) هَارٍ: هَارِ الْجَرْفِ يَهْوِرُ هَوْرًا وَهَوُورًا، فَهُوَ هَائِرٌ.. وَهُورَتُهُ فَتَهْوِرُ وَانْهَارُ أَيِ انْهَدَمَ. الصَّحَاحُ (هَوْر) ٨٥٦/٢.

(١٦٩) حَكَى سَبْيُوِيَهُ عَنْ يُونُسَ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: هُوَيْرٌ. وَرَدَّ سَبْيُوِيَهُ بِأَنَّ هُوْلَاءَ لَمْ يَحْقُرُوا هَارًا، إِنَّمَا حَقَرُوا هَائِرًا "يَنْظُرُ الْكِتَابُ: ٣/ ٤٥٦.

(١٧٠) أَيِ هُوَيْرٌ.

(١٧١) يَجُوزُ رَدُّ الْمَحْذُوفِ، فَإِذَا رَدَّدْتَهُ قُلْتُ فِي تَصْغِيرِهَا: "مُيِّتٌ، وَهُوَيْرٌ، وَأُؤَيْسٌ" عَلَى بِنَاءِ (فُعِيلٌ) شَرْحُ الشَّافِيَةِ لِرُكْنِ الدِّينِ ٣٣٦/١.

(١٧٢) سَاقَطَ مِنْ (أ) وَالْمُثَبِّتُ مِنْ (ب).

وَرُسَيْلَةٍ، وتصحيحها في باب أُسَيِّدٍ وَجُدَيْلٍ قَلِيلٌ، فَإِنْ اتَّفَقَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ يَاءَاتِ حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسِيًّا عَلَى الْأَفْصَحِ

قوله: (وَعُصِيَّةٌ) في تصغيرِ عَصَا، يُقَالُ: عُصِيَّةٌ، فَيُعْمَلُ بِالْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ، وَفِيهِ مَا سَبَقَ، وَالْحُكْمُ بِوُقُوعِ الْأَلْفِ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ فِي عَصَا وَأَلْفِهَا مَحْذُوفَةٌ؛ لِأَنَّهَا بَعْدَ التَّصْغِيرِ تُرَدُّ؛ لَكُونِهَا عَلَى حَرْفَيْنِ، أَوْ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَةَ فِيهَا كَالثَّابِتَةِ؛ لِبَقَاءِ^(١٧٣) مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا كَانَ. قوله: (وَرُسَيْلَةٍ) في تصغيرِ رِسَالَةٍ.

قوله: (تَصْحِيحُهَا فِي بَابِ أُسَيِّدٍ وَجُدَيْلٍ) لَمْ يُعَلَّ وَאוْ أُسُودَ لَثَلَا يَلْتَبَسُ بِالْفِعْلِ، وَجُدُولُ^(١٧٤) لَثَلَا يَخْتَلُ بِالْإِلْحَاقِ، وَزَالَ الْإِلْتِبَاسُ فِي التَّصْغِيرِ، وَلَمْ يَنْتَفِ حَالُ الْإِلْحَاقِ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ جُدَيْلًا عَلَى وَزْنِ جُدَيْوِلٍ، وَلَا يَتَغَيَّرُ الْوِزْنُ بِالْقَلْبِ يَاءً كَمَا كَانَ يَتَغَيَّرُ فِي الْمَكْبَرِ بِالْقَلْبِ أَلْفًا. أَرَادَ بِيَابِ أُسَيِّدٍ وَجُدَيْلٍ مَا لَمْ يُعْتَلَّ وَاوْهُ فِي الْمَكْبَرِ لَعَلَّةَ زَالَتْ فِي التَّصْغِيرِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ عَدَمُ قَلْبِ الْوَاوِ عَمَلًا بِحُكْمِ الْأَصْلِ عَلَى قِلَّةٍ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ إِزَالَةُ إِجْمَالٍ فِي الْحُكْمِ بِقَلْبِ الْوَاوِ يَاءً، وَبَيَانُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي بَابِ أُسُودَ وَجُدُولٍ وَاجِبًا، [٢٧/ب] بَلْ أَكْثَرِيًّا^(١٧٥).

وَقَالَ فِي الشَّرْحِ^(١٧٦): جَوَابُ سَوَالٍ نَسَأَ عَلَى الْحُكْمِ بِقَلْبِ الْوَاوِ [يَاءً]^(١٧٧)، وَلَهُ أَيْضًا وَجْهٌ؛ لِأَنَّ الظَّاهَرَ مِنَ الْحُكْمِ الْوُجُوبُ، فَمَعْنَى الْجَوَابِ أَنَّ الْحُكْمَ بِالْوُجُوبِ لِعَدَمِ الْإِعْتِدَادِ بِالْقَلِيلِ. قوله: (حُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ نَسِيًّا) فِي كَوْنِ الْمَحْذُوفِ فِي مُعْيَةٍ^(١٧٨) وَغَوِيَّةٍ نَسِيًّا بَحْثٌ؛ إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: حُكِمَ بِهِ طَرْدًا.

(١٧٣) في (ب): لإبقاء.

(١٧٤) في (ب): وواو جدول.

(١٧٥) ينظر الكتاب ٣/ ٤٦٩، والمقتضب ٢/ ٢٤٣، والمفصل ص ٢٥٤.

(١٧٦) ص ٥٤.

(١٧٧) ساقط من (أ) والمثبت من (ب).

(١٧٨) غَوِيَّةٌ: تصغير غَاوِيَّةٍ، مِنَ الْغَيِّ، قُلِبَتْ أَلْفُهُ وَاوًّا لِانْتِزَاعِ الْفَاءِ مِنْهُ، وَوَقَعَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً، بَعْدَهَا الْوَاوُ الَّتِي هِيَ لَا مُمْ، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، فَحُذِفَتِ الْأَخِيرَةُ، عَلَى مِنْهَاجِ (فُعَيْلَةٍ)، وَوَزْنُهَا الصَّرْفِيُّ (فُؤَيْعَةٌ)، وَاللَّامُ مَحْذُوفَةٌ. وَأَمَّا مُعْيَةٌ فَتَصْغِيرُ مُعَاوِيَةٍ، حُذِفَتْ أَلْفُهُ عِنْدَ التَّصْغِيرِ فَصَارَ مُعْيِيَّةٌ، فَاجْتَمَعَ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالْكَوْنِ فَقُلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْغَمَتْ فِيهَا فَصَارَ مُعْيِيَّةٌ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الثَّالِثَةُ الَّتِي هِيَ لَا مُمُ الْفِعْلِ وَفَتَحَتِ الثَّانِيَةَ لِأَجْلِ الْهَاءِ فَصَارَ مُعْيِيَّةٌ، عَلَى مِنْهَاجِ (فُعَيْلَةٍ) وَزَنْهَا الصَّرْفِيُّ (مُفْيَيْعَةٌ) يَنْظُرُ شَرْحُ الْمَفْصَلِ ابْنِ يَعِيشَ ٣/ ٤١٣-٤١٤.

كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ: عُطِيَّ وَأُدِّيَتْ وَغُوِيَتْ وَمُعِيَّةٌ..

قوله: (على الأفصح) تنقُضُ القَاعِدَةُ بَعْدَوان، فإنه يُقَالُ فيه: عُدِّيْن، وبِأَيِّهِ في تَصْغِيرِ آيَةٍ لِلْمَرَّةِ مِنْ أَوْي، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْيِيدِ ثَلَاثِ يَاءٍ أَخِيرَتَهَا مَطْرَفَةٌ، أَوْ فِي حُكْمِ الْمَطْرَفَةِ، وَثَانِيَتَهَا مَكْسُورَةٌ.

وقيل: (على الأفصح) اخْتِرَازاً عَمَّنْ لَا يَحْذِفُ، لِأَنَّهُ [لا] (١٧٩) يَحْذِفُ لَا نَسْبًا، فَإِنَّهُ يَقْتَضِي- جَوَازَ عُطِيٍّ بِالكسْرِ فِي حَالِ الرِّفْعِ، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَجَوَزَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ عُطِيَّ حَمَلًا عَلَى أُحْيٍ، بِسُكُونِ الْيَاءِ بِحَذْفِ الضَّمَّةِ وَالْكَسْرِ.

قَالَ الشَّارِحُ (١٨٠): هَذِهِ فَرِيَّةٌ بِلَا مَرِيَّةٍ؛ إِذْ لَثُبَتِ الْيَاءُ فِي أُحْيٍ وَجَهٌ لِعَدَمِ التَّنْوِينِ الْمَوْجِبِ لِلْحَذْفِ، بِخِلَافِ عُطِيٍّ.

أَقُولُ: يَرِيدُ هَذَا الْقَائِلُ أَنَّهُ لَوْ اخْتَلَفَ فِي الْحَذْفِ نَسْبًا، وَقِيلَ: بِالْحَذْفِ، لِلزَّمِّ أَنْ يُقَالَ: عُطِيٍّ بِالكسْرِ مُعَرَّفًا وَمُنْكَرًا، وَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ.

لَكِنْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: عُطِيٌّ مُعَرَّفًا بِاللَّامِ أَوْ مُضَافًا.

فَقَوْلُهُ: (على الأفصح) لِلخِلَافِ فِي الْحَذْفِ وَعَدَمِهِ، لَا فِي الْحَذْفِ نَسْبًا أَوْ مُرَادًا. ثُمَّ أَقُولُ: لَوْ قِيلَ: فَإِنْ جَرَّ قَلْبٌ وَأَوْ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ أَوْ أَلِفٍ كَذَلِكَ إِلَى اجْتِمَاعِ ثَلَاثِ يَاءٍ، سَاكِنَةِ الثَّانِيَةِ مَطْرَفَةٌ الْأَخِيرَةِ حُذِفَتْ؛ لِيَكُونَ يَاءُ عُطِيٍّ حَرْفَ الْإِعْرَابِ كَمَا كَانَ، لَكَانَ أَقْرَبَ.

قَوْلُهُ: (إِدَاوَةٌ) بِالكسْرِ (١٨١) الْمَطْهَرَةُ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ (١٨٢).

قَوْلُهُ: (وَعَاوِيَةٌ) وَكَذَا غَاوٍ، فَتَقُولُ فِيهِ: غُوِيٍّ، فَيُجْعَلُ الْيَاءُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ؛ لَكُونِ الْحَرْفِ الْآخِرِ حُذْفَ (١٨٣) نَسْبًا.

وَالْمَعَاوِيَةُ: الْكَلْبَةُ الْمُسْتَحْرَمَةُ، أَيِ: الْمَرِيدَةُ لِلْفَحْلِ، وَبِلَا لَامٍ: ابْنُ أَبِي سَفْيَانَ الصَّحَابِيِّ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ (١٨٤).

(١٧٩) ليست في (ب).

(١٨٠) ص ٥٤.

(١٨١) في (أ): بالكسرة.

(١٨٢) مادة (أدا) ص ١٢٥٨.

(١٨٣) ساقط من (أ).

(١٨٤) مادة (عوى) ص ١٣١٦.

وَقِيَاسُ أَحْوَى: أَحْيٍ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ، وَعَيْسَى يَصْرُفُهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَحْيٍ، وَعَلَى قِيَاسِ أُسْيُودِ أَحْيُو، وَزِيَادٌ لِلْمَوْثِ الثَّلَاثِي بِغَيْرِ تَاءٍ تَاءٌ كَعَيْسَةٍ وَأُذَيْنَةٍ
وَعَرِيبٌ وَعَرِيسٌ شَاذٌ، بِخِلَافِ الرَّبَاعِيِّ كَعُقَيْرٍ، وَقُدِيدِيْمَةٌ وَوُورِيَّةٌ شَاذٌ، وَتُحَذَفُ أَلْفُ التَّائِيثِ
الْمَقْصُورَةِ غَيْرِ الرَّابِعَةِ كَجُحَّيْحٍ وَحُوَيْلِي فِي جَحْجَبِي وَحَوْلَايَا

قوله: (أَحْيٍ) بلا تنوين.

قوله: (أَحْيٍ غَيْرِ مَنْصَرَفٍ) أي: بلا تنوين؛ لأنَّ قِيَاسَ وَزْنَ الْفَعْلِ الَّذِي [٢٨/أ] فِي أَوَّلِهِ
زِيَادَةٌ عَدَمُ الْانْصِرَافِ مَا بَقِيَ زِيَادَتُهُ^(١٨٥) فَإِنَّهُ مَدَارٌ وَجُودٌ وَزْنَ الْفَعْلِ، وَلَا عِبْرَةَ بِتَغْيِيرِ الْوِزْنِ
بِالْإِعْلَالِ، كَمَا فِي أَعْلَى وَأَحْوَى، وَقِيلَ: لَا بَأْسَ مَا لَمْ يُحَذَفْ شَيْءٌ، وَلِذَا^(١٨٦) يَصْرُفُهُ عَيْسَى^(١٨٧).

قوله: (وَعَيْسَى يَصْرُفُهُ) أي: ينون، ويقول: يَصْرُفُهُ^(١٨٨).

قوله: (قَالَ أَبُو عَمْرٍو^(١٨٩)) أَحْيٍ كَقَاضٍ.

قوله: (وَعَلَى قِيَاسِ أُسْيُودِ أَحْيُو) بِالتَّنْوِينِ وَكَسْرِ الْوَاوِ، كَمَا فِي جَوَارٍ فِي^(١٩٠) غَيْرِ النَّصْبِ؛
لَأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ ثَلَاثُ يَاءٍ حَتَّى تُحَذَفَ الْآخِرَةُ نَسْبًا.

قوله: (وَزِيَادٌ لِلْمَوْثِ) الْأَوْضَحُ الْأَخْصَرُ وَتُرَدُّ تَاءُ الْمَوْثِ الثَّلَاثِي.

قوله: (وَزِيَادٌ لِلْمَوْثِ -إِلَى قَوْلِهِ-: وَأُذَيْنَةٍ) قِيلَ بَرْدُ التَّاءِ لثَلَاثًا يَجْتَمِعُ خِلَافًا أَصْلُهُمَا:
التَّقْدِيرُ وَالتَّصْغِيرُ، وَقُلْتُ: لَمَّا زِيدَ فِي الْكَلِمَةِ لَمْ يَتَحَمَّلِ الْمَحْذُوفُ الْحَذْفَ لِلتَّخْفِيفِ.

وَالْمَرَادُ بِ(الثَّلَاثِي) أَعْمٌ مِنَ الثَّلَاثِي قَبْلَ التَّصْغِيرِ وَبَعْدَهُ؛ لِيَشْمَلَ سَمَاءً، فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا:
سُمِّيَتْ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِالتَّصْغِيرِ: سُمِّيِي، فَتُحَذَفُ الْيَاءُ الثَّلَاثَةُ نَسْبًا، فَيَبْقَى ثَلَاثِيًّا، فَتُرَدُّ التَّاءُ، فَاحْفَظْهُ.

قوله: (وَعَرِيبٌ وَعَرِيسٌ) أي: كُلُّ مِنْهَا شَاذٌ، وَعَرِيسٌ سَوَاءٌ كَانَ تَصْغِيرَ عَرِسٍ بِالْكَسْرِ،
وَهِيَ: امْرَأَةُ الرَّجُلِ، أَوْ عُرْسٌ بِالضَّمِّ، وَهُوَ: طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُذَكَّرُ وَيؤنثُ^(١٩١).

(١٨٥) في (أ): زيادة.

(١٨٦) في (ب): فلهذا.

(١٨٧) هو عيسى بن عمر الثقفي، ينظر الكتاب ٣/٤٧٢، والمفصل ص ٢٥٤، وشرح السيرافي ٤/٢٠٩.

(١٨٨) لأنه لما حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ عَلَى غَيْرِ قِيَاسِ خَرَجَ عَنْ وَزْنِ الْفَعْلِ، كَمَا خَرَجَ (خَيْرٌ وَشَرٌّ) عَنْ وَزْنِ الْفَعْلِ
بِحَذْفِ حَرْفٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَإِنْ كَانَ الْمَرَادُ: (أَخْيَرٌ وَأَشْرٌ) شَرَحَ الشَّافِيَةَ لِرُكْنِ الدِّينِ ١/٣٤٢.

(١٨٩) هو أبو عمرو بن العلاء، ينظر الكتاب ٣/٤٧٢، وشرح السيرافي ٤/٢٠٩.

(١٩٠) ساقط من (أ).

(١٩١) ينظر مادة (ع ر س) في القاموس ص ٥٧٧.

وَتَثَبَتِ الْمَدْدُودَةُ مُطْلَقًا ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ، وَالْمُدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَنْقَلِبُ يَاءً إِنْ لَمْ تَكُنْ إِيَّاهَا..

قوله: (وَقَدْ يُدَيِّمَةُ وَوَرِيَّةُ) ^(١٩٢) الظاهرُ إيرادُهما فيمَا بَعْدُ تَحْتَ قَوْلِهِ: (وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ) قِيلَ: هُمَا ظَرْفَانِ لَازِمَا الظَّرْفِيَّةِ لَا يُوصَفَانِ، وَلَا يَرْجِعُ الضَّمِيرُ إِلَيْهِمَا، فَلَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَأْنِيثِهِمَا، سَوَى إِيرَادِ التَّاءِ فِي التَّصْغِيرِ؛ فَلِذَا جَاءَ بِالتَّاءِ فِي تَصْغِيرِهِمَا، وَتَصْغِيرِ وَرَاءِ بَوْرِيَّةٍ بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ يَشْهَدُ بِأَنَّهُ مِنْ وَارَأَتْ مُهْمُوزًا، بِمَعْنَى: سَاتَرْتُ؛ لَا مِنْ وَارَيْتُ نَاقِصًا بِمَعْنَى: سَايَرْتُ، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَكَانَ تَصْغِيرُهُ: وَرِيَّةُ ^(١٩٣).

قوله: (وَتُحَذَفُ أَلْفُ التَّأْنِيثِ الْمُقْصُورَةُ) المرادُ الألفُ الْمُقْصُورَةُ لِلتَّأْنِيثِ؛ لِثَلَا يُشْكَلُ بِالْعَصَا وَالْفَتَى، بِخِلَافِ الْمَدْدُودَةِ، فَإِنَّهَا تَثَبَّتْ نَحْوُ: حُمَيْرَاءَ، وَبِخِلَافِ الْمُقْصُورَةِ الرَّابِعَةِ نَحْوُ: حُبَيْلَى. قوله: (كَجَحْجَبٍ) صَرَفَ جُحْجَبٍ وَحُوَيْلٍ لِحَذْفِ [ب/٢٨] أَلْفِ التَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا يَوْثُرُ التَّأْنِيثُ بِالتَّاءِ الْمَحْذُوفَةِ دُونَ أَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقُومُ مَقَامَ شَيْئَيْنِ، فَيُضْعَفُ بِالْحَذْفِ، فَلَا يَتَأْتَى مِنْهُ أَثَرُ شَيْئَيْنِ.

قوله: (وَحُوَيْلٍ) عِلْمُ مَكَانٍ ^(١٩٤)، يَجُوزُ بَعْدَ حَذْفِ أَلْفِ ^(١٩٥) حَوَلَايَا، وَجَعَلَ آخِرَ الْكَلِمَةِ الْيَاءَ حَذْفَ أَلْفِ ^(١٩٦): حَوَلَايَ، فَتَقُولُ فِي التَّصْغِيرِ: حُوَيْلٌ بِالتَّخْفِيفِ، وَيَجُوزُ إِبْقَاؤُهَا، فَتَقُولُ: حُوَيْلٍ بِالتَّشْدِيدِ، كَذَا فِي الْعَبَابِ ^(١٩٧). جَحْجَبَى: اسْمُ رَجُلٍ، سِيدُ قَوْمِهِ. وَفِي الْقَامُوسِ: "جَحْجَبَ الْعَدُوَّ: أَهْلَكَهُ، وَفِي الشَّيْءِ: تَرَدَّدَ، وَجَاءَ، وَذَهَبَ، وَجَحْجَبَ: اسْمٌ، وَجَحْجَبَى: حَيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ" ^(١٩٨).

قوله: (وَتَثَبَّتُ الْمَدْدُودَةُ مُطْلَقًا) أَي: سَوَاءَ كَانَتْ فِي الرَّابِعَةِ أَوْ مَا فَوْقَهَا، وَأَشَارَ إِلَى عِلَّتِهِ بِقَوْلِهِ: (ثُبُوتَ الثَّانِي فِي بَعْلَبِكَ)، يَعْنِي: لِكُونِهَا زَائِدَةً عَلَى حَرْفٍ صَارَتْ بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ أُخْرَى،

(١٩٢) فِي تَصْغِيرِ قَدَامٍ وَوَرَاءِ.

(١٩٣) يَنْظُرُ شَرْحَ السِّيَرِ فِي ٤/٣٥.

(١٩٤) قَرْيَةٌ كَانَتْ بِنَوَاحِي النُّهْرَوَانِ خَرِبَتِ الْآنَ. يَنْظُرُ مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ ٢/٣٢٢.

(١٩٥) فِي (أ): الْأَلْفُ.

(١٩٦) فِي (أ): الْأَلْفُ.

(١٩٧) يَنْظُرُ ص ٩٦.

(١٩٨) مَادَّةُ (ج ح د ب) بَابُ الْبَاءِ فَصْلُ الْجِيمِ ص ٦٦.

نَحْو مُفْتِيحٍ وَكُرَيْدِيَسٍ، وَذُو الزِيَادَتَيْنِ غَيْرَهَا مِنَ الثَّلَاثِيَّ تُحَذَفُ أَقْلُهُمَا فَائِدَةً كَمُطِيلِقٍ وَمُغِيلِمٍ
وَمُضِيرٍ وَمُقِيدِمٍ فِي: مُنْطَلِقٍ

كَالثَّانِي فِي بَعْلَبَكٍ، وَلَوْ قَالَ: ثَبُوتُ الثَّانِي فِي الْمَرْكَبِ^(١٩٩)؛ لَكَانَ أَوَّلَى؛ لِثَلَاثَتِهِمْ تَخْصِيصُ الْحُكْمِ
بِالْمَرْكَبِ الْاِمْتِزَاجِي، وَيَكُونُ صَرِيحًا فِي عَمُومِهِ لِلْمَرْكَبِ التَّضْمِينِي، نَحْو: ثُنْيَا عَشَرَ، وَثُنْيَا عَشْرَةَ،
وَثُنْيِي عَشَرَ، وَثُنْيِي عَشْرَةَ، وَأَبْيُ بَكْرٍ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ، وَتَأَيَّيْتُ شَرًّا.

قَوْلُهُ: (بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ) بِخِلَافِ مَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَهُ كَسْرَةُ التَّصْغِيرِ، نَحْو: ضَارِبٍ وَعَصَا، وَقَدْ
مَرَّ حُكْمُهَا^(٢٠٠)، وَنَحْو: حُبَيْلٍ وَهُمَيْرَاءَ^(٢٠١)، فَإِنَّهَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ؛ إِذْ لَيْسَ هُنَاكَ كَسْرَةُ
تَّصْغِيرٍ، وَنَحْو: حَوْلَايَا، فَإِنَّ الْأَلْفَ فِيهَا لَمْ تَقَعْ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ.
وَقَوْلُهُ: (تَقَلُّبُ يَاءٍ إِنْ لَمْ تَكُنْ) أَي: إِنْ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْمُدَّةُ يَاءً، يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا تَقَلُّبُ يَاءً وَإِنْ كَانَتْ
يَاءً، أَمَّا أَنَّهُ تَثَبُّتٌ فَلَا، فَالْأَخْصَرُ الْأَوْضَحُ: وَالْمُدَّةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ تَكُونُ أَوْ تَصِيرُ يَاءً.
قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ تَكُنْ يَاءً) فَإِنْ كَانَتْ كَمِنْطِقٍ تَثَبُّتٌ.

قَوْلُهُ: (نَحْو: مُفْتِيحٍ) فِي الْعُبَابِ: "لَا يَخْصُ الْحُكْمُ بِالْمُدَّةِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ تِلْكَ الْكَسْرَةِ، بَلْ كُلُّ
حَرْفٍ عَلَّةٍ بَعْدَهَا كَذَلِكَ، فَتَقُولُ فِي [٢٩/أ] جَلَوْدٌ وَقُلَيْقٌ^(٢٠٢) وَمُسْرُولٌ^(٢٠٣) وَمُشْرِيفٌ^(٢٠٤):
جَلِيلِيذٌ، وَقُلَيْقِيٌّ، وَمُسْرِيْلٌ، وَمُشْرِيفٌ"^(٢٠٥).
الْجَلَوْدُ: الشَّدِيدُ الْغَلِيظُ، كَذَا فِي الْقَامُوسِ^(٢٠٦).

قَوْلُهُ: (وَكُرَيْدِيَسٍ) فِي الْقَامُوسِ: "الْكُرْدُوسُ: الْقِطْعَةُ الْعَظِيمَةُ مِنَ الْحَيْلِ، وَكُلُّ عَظْمَيْنِ
الْتَقَيَا فِي مَقْصِلٍ"^(٢٠٧).

(١٩٩) فِي (ب): ثَبُوتُ ثَانِي الْمَرْكَبِ.

(٢٠٠) ص ١٠ وَ ١١ مِنَ النِّصِّ الْمَحْقُوقِ.

(٢٠١) فِي (ب): حَبْلِي وَحَمْرَاءَ.

(٢٠٢) الْفُلَيْقُ: ضَرْبٌ مِنَ الْخَوْخِ يَتَفَلَّقُ عَنْ نَوَاهِ. الصَّحَاحُ (ف ل ق) ٤/ ١٥٤٥.

(٢٠٣) مُسْرُولٌ: يُقَالُ: فَرَسٌ أَبْلَقُ مُسْرُولٌ، لِلَّذِي يَجَاوِزُ بَيَاضَ تَحْجِيلِهِ إِلَى الْعُضْدَيْنِ وَالْفَخْذَيْنِ. الصَّحَاحُ (س ر ل) ٥/ ١٧٢٩.

(٢٠٤) مُشْرِيفٌ: الشَّرِيفُ: وَرَقُ الزَّرْعِ إِذَا طَالَ وَكَثُرَ حَتَّى يُخَافُ فُسَادُهُ فَيُقَطَّعُ. يُقَالُ شَرِيفْتُ الزَّرْعَ، إِذَا قَطَعْتَ
شَرِيفَهُ. الصَّحَاحُ (ش ر ف) ٤/ ١٣٨١.

(٢٠٥) ص ١٠٥.

(٢٠٦) مَادَّةُ (ج ل ذ) ص ٣٣٢.

(٢٠٧) مَادَّةُ (ك ر د س) ص ٥٧٠.

وَمُعْتَلِمٌ وَمُضَارِبٌ وَمُقَدَّمٌ، فَإِنْ تَسَاوَىا فَمُخَيَّرٌ كَقُلَيْسَةٍ وَقُلَيْسِيَّةٍ وَحُبْنَطٍ وَحُبْنَطٍ، وَذُو الثَّلَاثِ
غَيْرَهَا تَبَقَّى الْفُضْلَى مِنْهَا كَمُقَيَّعَسٍ فِي مُقَعْنَسِسٍ، وَتُحَذَفُ زِيَادَاتُ الرَّبَاعِي كُلِّهَا مُطْلَقًا غَيْرَ الْمُدَّةِ
كَتُشْيَعِرٍ فِي مُقَشْعِرٍ، وَخُرَجِيمٍ فِي اخْرَنْجَامٍ، وَيُجَوِّزُ التَّعْوِيضُ عَنِ حَذْفِ الزِّيَادَةِ بِمُدَّةٍ بَعْدَ الْكُسْرَةِ
فِيمَا لَيْسَتْ فِيهِ كَمُعْغِيلِمٍ فِي مُعْتَلِمٍ

قوله: (وذو الزيادةين) إلى قوله: (يُحَذَفُ) يَنْتَقِضُ بِجَلْوِذٍ، وَفَلْيَقِ، وَمُسْرَوَلٍ، وَمُسْرَيْفٍ، عَلَى مَا سَبَقَ.
قوله: (أَقْلَهُمَا فَائِدَةً) بَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا لِفَائِدَةٍ، وَيَكُونُ فَائِدَةً أَحَدُهُمَا أَهَمُّ، كَنَوْنِ الْإِنْفِعَالِ
وَمِيمِ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَإِنَّ فَائِدَةَ الْمِيمِ أَهَمُّ، فَإِنَّ الْحَادِثَ أَهَمُّ مِنَ الْقَدِيمِ^(٢٠٨)، أَوْ يَكُونُ فِي إِبْقَاءِ
أَحَدِهِمَا حِفْظُ التَّصْغِيرِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا نَظِيرَ لَهُ، بِخِلَافِ الْآخَرِ، كَمَا فِي تَصْغِيرِ اسْتِخْرَاجٍ، فَإِنَّ
تُخَيَّرِيجَ لَتُجَفِّيفٍ^(٢٠٩)، بِخِلَافِ سُخَيْرِيجٍ، فَإِنَّ سُفْيَعِيلًا لَمْ يُوجَدْ.

فَلَمَّا اكْتَفَى الشَّارِحُ فِي قِلَّةِ الْفَائِدَةِ وَكَثْرَتِهَا بِالتَّقْسِيمِ^(٢١٠) الْأَوَّلِ [جَعَلَ]^(٢١١) كَلَامَ الْمُتَن
قَاصِرًا، وَهَذَا التَّفْصِيلُ عَرَفَتْ مَعْنَى قَوْلِهِ: (فَإِنْ تَسَاوَىا).

قوله: (وَمُعْتَلِمٌ) فِي الْقَامُوسِ: "الْإِغْتِلَامُ: غَلَبَةُ الشَّهْوَةِ، وَغَلَبَةُ شَهْوَةِ الضَّرَابِ"^(٢١٢)، وَفِي
الشَّرْحِ: "الْإِغْتِلَامُ: غَلَبَةُ شَهْوَةِ الضَّرَابِ"^(٢١٣).
قَوْلُهُ: (خَيْرٌ) أَي: فَأَنْتَ خَيْرٌ.
قَوْلُهُ: (كَقُلَيْسَةٍ) فِي فَلَنْسُوءَةٍ.

قوله: (وَحُبْنَطٍ وَحُبْنَطٍ فِي الْحَبْنَطَى) وَهُوَ الصَّغِيرُ الْبَطْنُ^(٢١٤)، وَالزَّيْدَتَانِ^(٢١٥)
[لِلْإِلْحَاقِ]^(٢١٦)، وَالْقِيَاسُ يَقْتَضِي تَرْجِيحَ حَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ حَبْنَطَى مِنْ وَجْهَيْنِ:

(٢٠٨) فِي (ب): التَّقْدِيمُ.

(٢٠٩) التَّجْفِيفُ: تَصْغِيرُ النَّجْفَافِ وَهُوَ الَّذِي يَوْضَعُ عَلَى الْخَيْلِ مِنْ حَدِيدٍ أَوْ غَيْرِهِ فِي الْحَرْبِ، ذَهَبُوا فِيهِ إِلَى
مَعْنَى الصَّلَابَةِ وَالْجُفُوفِ، قَالَ ابْنُ سِيدِهِ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ الْقَضَاءُ عَلَى تَأْتِهَا بِأَنَّهَا أَصْلٌ، لِأَنَّهُ بَازَاءٌ قَافٍ
قُوطَاسٌ، قَالَ ابْنُ جَنَى: سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ تَجْفَافٍ: أَتَأَوَّهَ لِلْإِلْحَاقِ بِيَابِ قُوطَاسٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، وَاحْتِجَّ فِي
ذَلِكَ مِمَّا انْصَافَ إِلَيْهَا مِنْ زِيَادَةِ الْأَلْفِ مَعَهَا "لِسَانُ الْعَرَبِ (ج ف ف) ٣٠ / ٩.

(٢١٠) فِي (ب): بِالْقِسْمِ.

(٢١١) سَقَطَ مِنْ (أ) وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

(٢١٢) مَادَّةُ (غ ل م) ص ١١٤٣.

(٢١٣) شَرْحُ الْجَارِيْرِ دِي ص ٩٣، وَفِيهِ: "هَيْجَانُ شَهْوَةِ الضَّرَابِ".

(٢١٤) وَفِي الصَّحَاحِ: الْقَصِيرُ الْبَطْنِ. مَادَّةُ (ب ط ن) ٣ / ١١١٨.

(٢١٥) فِي (ب): وَالزَّيْدَتَانِ.

(٢١٦) سَقَطَ مِنْ (أ) وَالْمُثَبَّتُ مِنْ (ب).

وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمَ الْجَمْعِ إِلَى جَمْعِ قَلْتِهِ فِيصْغَرُ، نَحْوُ: غُلَيْمَةٌ فِي غُلْمَانٍ..

أحدهما: أَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ لَامٍ سَفَرَجَلٍ.

وثانيهما: أَنَّ فِي إِيقَاتِهَا^(٢١٧) مَزِيدٌ عَمَلٍ، وَهُوَ قَلْبُهَا يَاءٌ وَحَذْفُهَا.

وَكَذَا يَقْتَضِي تَرْجِيحَ^(٢١٨) وَأَوْ قَلَسُوهُ لِقُرْبِهَا مِنَ الْآخِرِ، بَلْ لِكَوْنِهَا الْآخِرِ، وَاحْتِاجِهَا إِلَى الْقَلْبِ يَاءً.

قوله: (تَبَقَّى الْفُضْلَى) لَمْ يَتَعَرَّضْ لِمَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْفُضْلَى، إِمَّا لِلْعِلْمِ بِهِ كَمَا سَبَقَ^(٢١٩)، أَوْ لِعَدَمِ ذِي ثَلَاثٍ لَيْسَ فِيهَا الْفُضْلَى.

قوله: (غَيْرِ الْمَدَّةِ) أَي: الْمُدَّةُ بَعْدَ كَسْرَةِ التَّصْغِيرِ، فَالْإِلَامُ لِلْعَهْدِ.

قوله: (وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ) [٢٩/ب] (٢٢٠)، أَي: يَجِبُ رَدُّ جَمْعِ الْكَثْرَةِ لَا اسْمَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ، فَإِنَّهُ إِذَا جَازَ تَصْغِيرُهُ لَا وَجْهَ لِرَدِّهِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لَا يُمْكِنُ فِي اسْمِ الْجَمْعِ تَوَهُمُ الرَّدِّ؛ لِأَنَّهُ لَا وَاحِدَ لَهُ، وَإِنَّمَا التَّوَهُمُ فِي شَأْنِ جَمْعِ الْقِلَّةِ، فَلَا حَقَّ بِالتَّصْرِيحِ بِنَفْيِ الرَّدِّ جَمْعُ الْقِلَّةِ!

قُلْتُ: يَتَوَهُمُ فِي شَأْنِهِ الرَّدُّ إِلَى مَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْرَدِ لَهُ، أَوْ بِمَنْزِلَةِ جَمْعِ الْقِلَّةِ لَهُ، فَنَفَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا اخْتَارَ نَفْيَهُ لِيُعْلَمَ صِحَّةُ تَصْغِيرِهِ، حَتَّى لَوْ لَمْ يَنْفَعِ لَتَوَهُمُ أَنَّهُ لَا يُصْغَرُ؛ لِأَنَّهُ لَا مَفْرَدَ وَلَا جَمْعَ قِلَّةٍ لَهُ حَتَّى يُرَدَّ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَنْفَعِ جَمْعُ الْقِلَّةِ لِأَنَّهُ يُعْلَمُ النَفْيُ مِنْ صِحَّةِ تَصْغِيرِ مَا رُدَّ إِلَيْهِ، [قَالَ] (٢٢١) الشَّارِحُ فِي جَمْعِ الْقِلَّةِ: "يَجُوزُ أَنْ يُرَدَّ إِلَى الْوَاحِدِ، وَأَنْ لَا يُرَدَّ"^(٢٢٢)، وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ جَوَازِ تَصْغِيرِهِ لَا مَعْنَى لِلرَّدِّ، وَغُلَيْمُونَ لَيْسَ تَصْغِيرَ غُلَيْمَةٍ، بَلْ جَمْعُ قِلَّةٍ لِعُلِيمٍ^(٢٢٣).

(٢١٧) فِي (أ): فِي إِيقَاتِهَا.

(٢١٨) فِي (ب): حَذَفَ.

(٢١٩) لِأَنَّهُ يُمْكِنُ بِنَاءُ التَّصْغِيرِ مِنَ الثَّلَاثِي الزَّائِدِ بِحَرْفٍ دُونَ تَغْيِيرٍ فِي نَحْوِ: مَكْرَمٌ: تَقُولُ: مَكْرِمٌ.

(٢٢٠) فِي (ب): (وَيُرَدُّ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لَا اسْمَ جَمْعِ الْكَثْرَةِ)

(٢٢١) سَاقَطَ مِنْ (أ).

(٢٢٢) يَنْظُرُ شَرْحَ الْجَارِبْرِدي ص ٩٤

(٢٢٣) الْأَنْسَبُ أَنْ يَقُولَ: جَمْعُ سَلَامَةٍ لِعُلِيمٍ، إِلَّا إِذَا أَرَادَ جَمْعَ قِلَّةٍ لِأَفْرَادِهِ.

كَأَنِّيَسَانِ وَعُشْيَشِيَّةٌ وَأَعْيِلْمَةٌ وَأَصْيِيَّةٌ شَاذٌ، وَقَوْلُهُمْ: أَصْغِرُ مِنْكَ وَدُوَيْنَ هَذَا وَفَوْقَهُ لَتَقْلِيلٍ مَا بَيْنَهُمَا، وَنَحْوُ: مَا أَحْسِنَهُ شَاذٌ، وَالْمَرَادُ الْمُتَعَجَّبُ مِنْهُ

وَهَهُنَا بَحْثٌ: وَهُوَ أَنَّهُ لَا مَعْنَى لِدَعْوَى أَنَّهُ يُرَدُّ عَلَّامَانِ إِلَى غِلْمَةٍ، ثُمَّ يُصَغَّرُ، بَلِ الْأَنْسَبُ^(٢٢٤) الْأَشْبَهُ دَعْوَى أَنَّهُ لَا يُصَغَّرُ عَلَّامَانِ أَصْلًا، بَلْ يُصَغَّرُ غُلَامٌ، ثُمَّ يُجْمَعُ جَمْعُ^(٢٢٥) السَّلَامَةِ، أَوْ يُصَغَّرُ غِلْمَةٌ.

ويمكن دفع ما أورده على الشارح ودفع هذا البحث بأنه: فرق بين عَلَيِّمُونَ جمع تصغير غُلَامٍ، وبينَ تَصْغِيرِ غُلْمَانٍ أَوْ غِلْمَةٍ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ لَتَحْقِيرِ الْآحَادِ، وَالثَّانِي لَتَقْلِيلِ عَدَدِ جَمْعِ الْكَثَرَةِ أَوْ الْقِلَّةِ^(٢٢٦).
بَدَلُ مَا جَاءَ كَمَا فِي أَصْيِيَّةِ^(٢٢٧) جَعَلَ الشَّارِحُ أَصْغَرَ مِنْكَ وَإِخْوَتَهُ^(٢٢٨) وَمَا أَحْسِنَهُ تَحْتَهُ^(٢٢٩)، وَلَا يَخْفَى أَنَّهُ خِلَافُ سَوَقِ كَلَامِهِ، وَلَيْسَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ، لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى، كَيْفَ وَالتَّصْغِيرُ فِيهَا لَتَقْلِيلِ الْمَزِيدِ فِيهِ!، فَتأمل.

قوله: (كَأَنِّيَسَانِ) فِي إِنْسَانٍ شُدُودَانٍ لِلْقِيَاسِ، فَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ أُنْسَانٍ، لَكِنَّهُ أَهْمَلُ بِإِنْسَانٍ، كَمَا أَهْمَلُ أُنْسَيْنَ بِأُنْسَانٍ، وَنَظِيرُهُ رُويَجِلٌ فِي تَصْغِيرِ رَاجِلٍ بِمَعْنَى رَجُلٍ، فَأَهْمَلُ رَاجِلٌ بِرَجُلٍ، وَأَهْمَلُ رَجِيلٌ بِرُويَجِلٍ.

قوله: (وَعُشْيَشِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ عَشِيَّةٍ) فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ: عَشِيَّةٌ بِثَلَاثِ يَاءَاتٍ، فَيَجِبُ حَذْفُ الثَّالِثَةِ^(٢٣٠) كَمَا مَرَّ فِي عَطِيَّةِ^(٢٣١)، لَكِنْ لَوْ حُذِفَتْ لَاتَّبَسَّ بِتَصْغِيرِ عَشْوَةٍ، وَهُوَ مَا بَيْنَ أَوَّلِ اللَّيْلِ إِلَى رُبُعِهِ^(٢٣٢)، فَأَبْدَلُوا الثَّانِيَةَ شِينًا لِتَكُونَ بِمَنْزِلَةِ تَضْعِيفِ الْعَيْنِ الَّذِي هُوَ سَائِعٌ^(٢٣٣) كَمَا فِي التَّفْعِيلِ.

(٢٢٤) ساقط من (ب).

(٢٢٥) ساقط من (ب).

(٢٢٦) في (أ): الكثرة، وهو وهم، والمثبت من (ب).

(٢٢٧) في (ب): أصية.

(٢٢٨) في (ب): وأخويه.

(٢٢٩) ينظر شرح الجاربردي ص ٩٦.

(٢٣٠) في (أ): الثلاثة، والمثبت من (ب).

(٢٣١) ص ١٢ من النص المحقق.

(٢٣٢) ينظر الصحاح (ع ش ا) ٦/ ٢٤٢٧

(٢٣٣) في (ب): شائع.

وَنَحْوُ جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لَطَائِرِينَ، وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ، وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ أَنْ نَحْذَفَ مِنْهُ كُلَّ الزَّوَائِدِ ثُمَّ تُصَغَّرُ كَحَمِيدٍ فِي أَحْمَدَ، وَخُولَفَ بِالْإِسَارَةِ وَالْمَوْصُولِ فَأَلْحَقْتَ قَبْلَ آخِرِهِمَا يَاءً، وَزِيدْتَ بَعْدَ آخِرِهِمَا أَلْفٌ، فَقِيلَ: ذِيًا وَتِيًّا وَاللَّذِيَّا وَاللَّتِيَّا

قوله في أَغْلِمَةٍ وَأَصْيِيَّةٍ: (شاذ) إنما جُمِعَ غُلِيمٌ عَلَى أَغْلِمَةٍ؛ لِأَنَّ قِيَاسَ جَمْعِ تَصْغِيرِ فَعَالٍ: أَفْعَلَةٌ، وَكَذَلِكَ صَبِيٍّ فَعِيلٍ، وَقِيَاسُ جَمْعِهِ أَفْعَلَةٌ، فَتَزَلُّوا غِلْمَةً وَصَبِيَّةً مَنزِلَةَ أَغْلِمَةٍ وَأَصْيِيَّةٍ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنزِلَتِهِمَا.

قوله: (وَدُوَيْنَ هَذَا [٣٠/ب] وَفَوْقَهُ لِتَقْلِيلِ..) أي: للدلالة عَلَى الْقُرْبِ بَيْنَهُمَا.
قوله: (مَا أَحْيَسْنَاهُ شَاذٌ) أي: تَصْغِيرُ الْفِعْلِ شَاذٌ، وَمَعَ ذَا يَخْتَصُّ (٢٣٤) بِفِعْلِ التَّعَجُّبِ الَّذِي مَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ لِعِلَّةِ التَّصَرُّفِ (٢٣٥) فَشَابَهُ الْاسْمُ.

قوله: (وَنَحْوُ: جَمِيلٍ وَكُعَيْتٍ لَطَائِرِينَ، وَكُمَيْتٍ لِلْفَرَسِ..) جَعَلَ صَاحِبُ الْقَامُوسِ الْكُعَيْتَ كَالْجَمِيلِ (٢٣٦)، وَجَمِيلَ كَزُبَيْرٍ وَقُبَيْطٍ، وَالْجُمْلَانَةَ وَالْجُمَيْلَانَةَ بضمهما: الْبُلْبُلُ (٢٣٧)، كَذَا فِي الْقَامُوسِ (٢٣٨).

وَفِي الشَّرْحِ: "هُوَ طَائِرٌ عَلَى صُورَةِ الْعُصْفُورِ، وَالْكُعَيْتُ: الْعَنْدَلِيبُ" (٢٣٩)، قَدَّرُوا مَكْبَرَاتِهَا: جُمْلًا وَكُعْتًا وَأَكُمْتًا، أَمَّا الْأَوَّلَانِ فَلَأَنَّهُمَا يُجْمَعَانِ عَلَى فِعْلَانِ، فَيُقَالُ: جَمْلَانٌ وَكُعْتَانِ، وَهُمَا جَمْعَا فُعْلٍ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَأَنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ، فَيُقَالُ: كُمْتُ، كَمَا يُقَالُ: حُمِرَ فِي جَمْعِ أَحْمَرٍ.

قوله: (مَوْضُوعٌ عَلَى التَّصْغِيرِ) يَعْنِي: وَضِعَ لِلتَّصْغِيرِ، وَلَيْسَ مُصَغَّرٌ مُكَبَّرٌ، وَلَا مُكَبَّرٌ لَهُ (٢٤٠).
[قوله] (٢٤١): (وَتَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ) فِيهِ أَنَّهُ يَدْخُلُ فِيهَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ شَاذًا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَذْكَرَ هَذِهِ الْأُمُورَ كُلُّهَا ثُمَّ يَقُولُ: وَمَا جَاءَ عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ.

(٢٣٤) في (ب): مختص.

(٢٣٥) أي لعللة عدم التصرف.

(٢٣٦) مادة (ك ع ت) ص ١٥٨.

(٢٣٧) في (أ): العليل، وهو تصحيف، والمثبت من (ب) وهو موافق لما في القاموس.

(٢٣٨) مادة (ج م ل) ص ٩٧٩.

(٢٣٩) شرح الجاربردي ص ٩٦.

(٢٤٠) في (ب): وليس مصغر مكبر له.

(٢٤١) سقطت من (أ) والمثبت في (ب).

وَاللَّذَيَّانِ وَاللَّتْيَانِ وَاللَّذْيُونِ وَاللَّتْيَاتِ، وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّائِرِ، وَنَحَوُ: أَئِنَّ وَمَتَّى وَمَنْ وَمَا وَحَيْثُ وَمُنْذُ وَمَعَ وَغَيْرِ وَحَسْبُكَ، وَالْإِسْمَ عَامِلًا عَمَلَ الْفِعْلِ؛ فَمِنْ ثُمَّ جَارَ ضَوِيرُ زَيْدٍ، وَامْتَنَعَ ضَوِيرُ زَيْدًا.

قوله: (فَقِيلَ: ذَيًّا) لِأَنَّ (ذَا) لِحَقِّ (٢٤٢) قَبْلَ أَلْفِهِ يَاءً، وَبَعْدَ أَلْفِهِ أَلْفٌ، فَصَارَ أَلْفُهُ يَاءً؛ لَكُونَهُ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ.

قوله: (وَاللَّذَيَّانِ) [بفتح] (٢٤٣) مَا قَبْلَ يَاءِ التَّصْغِيرِ، لِيَكُونَ تَصْغِيرُهُ كَتَصْغِيرِ اسْمِ الْإِشَارَةِ، فَيَطْرَدُ تَصْغِيرُ الْمُبْهَمَاتِ عَلَى نَحْوِ وَاحِدٍ.

قوله: (وَاللَّذَيَّانِ) لَمْ يَعِدَّ نُونُ (الَّذَانِ) آخِرًا لِشَبْهِهِ بَنَوْنِ ثَنِيَةِ الْمُعَرَّبِ، بَلْ عَدَّ الْآخِرَ أَلْفَ الثَّنِيَةِ، فَصَغَّرَ اللَّذَانِ بَزِيَادَةِ الْيَاءِ، وَرُدَّ يَاءُ الَّذِي لِسَلْبِ تَصْغِيرِ مَا هُوَ عَلَى حَرْفَيْنِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ، وَالْأَلْفَ وَالنُّونَ كَأَنَّهُمَا كَلِمَتَانِ أُخْرِيَانِ مَجَاوِرَانِ لِلَّذِ، أَوْ تَقُولُ: إِنَّهُ مُصَغَّرُ (اللَّذَيْنِ) بِالْيَاءِ، أَسْتَغْنِي بِتَصْغِيرِهِ عَنْ تَصْغِيرِ (الَّذَانِ).

قوله: (وَاللَّذْيُونِ بِالْيَاءِ) (٢٤٤) تَصْغِيرُ الَّذِينَ بَزِيَادَةِ الْيَاءِ، وَالْأَلْفَ بَعْدَ الْيَاءِ، فَصَارَ اللَّذَيَّانِ، فَالْتَبَسَ بِتَصْغِيرِ الْمُثْنَى، فَأَبْدَلَ مِنَ الْأَلْفِ الْوَاوَ، فَانْضَمَّ مَا قَبْلُهَا فَصَارَ اللَّذْيُونِ.

قوله: (وَاللَّتْيَانِ وَاللَّتْيَاتِ) وَلَا يُصَغَّرُ [٣١/أ] مِنْ غَيْرِ التَّمْكِينِ (٢٤٥) إِلَّا ذَا (٢٤٦) وَالَّذِي وَفُرُوعُهُمَا، كَذَا فِي التَّسْهِيلِ (٢٤٧).

وَرَفَضُوا تَصْغِيرَ الضَّائِرِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ كَالْوَصْفِ، وَلَا يُوصَفُ الضَّمِيرُ، وَلَكُونُهُ كَالْوَصْفِ مَعَ ضَمِّ عِلَلٍ أُخْرَى إِلَيْهِ لَمْ يَجُوزْ بَعْضُهُمْ تَصْغِيرَ الصِّفَاتِ إِلَّا سَمَاعًا، كَجُودٍ. قوله: (وَمُنْذُ) وَأَمَّا مُنْذُ فَتَصْغِيرُ مُذْ، اسْتَغْنَوْا (٢٤٨) بِتَصْغِيرِهِ عَنْ تَصْغِيرِ مُنْذُ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ جَعَلَ مُنْذُ تَصْغِيرُ مُذْ دُونَ مُنْذُ تَحْكُمُ (٢٤٩)، وَيُمْكِنُ دَفْعُهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مُذْ عَلَمًا.

(٢٤٢) فِي (ب): الْحَقُّ.

(٢٤٣) سَقَطَتْ مِنْ (أ) وَالْمُثَبِّتِ فِي (ب).

(٢٤٤) فِي (أ) عِبَارَةٌ: (اسْتَغْنِي بِتَصْغِيرِهِ عَنْ تَصْغِيرِ اللَّذَانِ)، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مُكَرَّرَةٌ بِسَبَبِ سَبْقِ النَّظَرِ مِنَ النَّاسِخِ لَمَّا قَبْلُهَا.

(٢٤٥) فِي (ب): التَّمْكِينُ.

(٢٤٦) فِي (أ): إِذَا.

(٢٤٧) ص ٢٨٨.

(٢٤٨) فِي (أ): اسْتَغْنَوْا، وَالْمُثَبِّتِ مِنْ (ب).

قوله: (وَمَعَ) لامتناع بناء فُعِيلٍ مِنْهُ.
قوله: (وَعَيْرُ) لمجيئه كثيرا بمعنى (إلا).
قوله: (وَحَسْبُكَ) لكونه^(٢٥٠) بمعنى كَفَاكَ.

(٢٤٩) ساقط من (ب).
(٢٥٠) ساقط من (أ) والمثبت من (ب).

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- العباب في شرح اللباب، لجمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني، رسالة ماجستير تحقيق محمد ناصر محمد زين. الجامعة الإسلامية ١٤٠٥ - ١٤٠٦ هـ.

ثانياً: المصادر والمراجع المطبوعة:

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٨ م.
٢. الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
٣. الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط ١، ١٤٢٤ هـ.
٤. تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية الدكتور رمضان عبد التواب، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٣ م.
٥. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدكتور: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.
٦. درة الغواص في أوهم الخواص، للقاسم بن علي الحريري، تحقيق: عرفات مطرجي، ط ١، ١٤١٨ هـ، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
٧. الشافية في علم التصريف، لابن الحاجب، تحقيق: حسن أحمد العثمان، الطبعة الأولى، مكة المكرمة، المكتبة المكية، ١٤١٥ هـ.
٨. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، حققه وعلّق عليه محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
٩. شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠٠ م.
١٠. شرح الجاربردي على الشافية في الصرف، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ.
١١. شرح الشافية لمصنفها ابن الحاجب، تحقيق د. غازي بن خلف العتيبي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م الرياض.
١٢. شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣. شرح شافية ابن الحاجب، لحسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ركن الدين)، تحقيق الدكتور: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤ م.
١٤. شرح الشافية في التصريف لنقرة كار، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.
١٥. شرح الفريد، لعصام الدين الأسفراييني، تحقيق: نوري ياسين حسين، الطبعة الأولى، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥ هـ.
١٦. شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ١١، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
١٧. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان. تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١ ٢٠٠٨ م.
١٨. شرح المفصل للزمخشري لابن يعش، يعش بن علي بن يعش، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
١٩. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٣، ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤ م.
٢٠. الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، لتقي الدين إبراهيم بن الحسين النيلي، تحقيق: محسن سالم العميري، ط ١، ١٤١٩ هـ، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٢١. القاموس المحيط، للفيروز آبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقوسي، مؤسسة الرسالة، ط ٨، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م.
٢٢. الكتاب لسيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ٣. ١٩٨٨ م.
٢٣. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٦٠ هـ.
٢٤. لسان العرب، لابن منظور، اعتنى بتصحيح الطبعة: أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ٣، ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.
٢٥. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م.
٢٦. معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣ م.
٢٧. معجم المصنفين، لمحمود حسن التونكي، بيروت، ١٣٤٤ هـ.
٢٨. معجم المطبوعات العربية والمعرية، ليوسف سركيس، ١٩٢٨ م، مطبعة سريكس، مصر.

٢٩. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، مطبعة دار الرسالة، بغداد، ط ١، ١٤٠٠هـ-١٩٨١م.
٣٠. المفتاح في الصرف، للجرجاني، تحقيق الدكتور: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣١. المفصل في صناعة الإعراب للزمخشري، محمود بن عمرو جارالله، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
٣٢. المقتضب للمبرد، محمد بن يزيد. تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت.
٣٣. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (بالأوفست عن طبعة إستانبول ١٩٥١م).
٣٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

Romanization of references

First: Scientific messages:

- *al-ʿUbāb fī sharḥ al-Lubāb, li-Jamāl al-Dīn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad al-Ḥusaynī, Master's thesis, edited by Muhammad Nasir Muhammad Zain. Islamic University, 1405-1406 AH.*

Second: Printed sources and references:

1. *Irtishāf al-ḍarb min Lisān al-ʿArab li-Abī Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf al-Andalusī, Investigation: Rajab Othman Muhammad, Al-Khanji Library, Cairo, 1st ed., 1998 AD.*
2. *al-A lām, li-khayr al-Dīn al-Ziriklī, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 15th ed., 2002.*
3. *al-Inṣāf fī masāʾil al-khilāf, wa-maʾahu Kitāb alāntṣāf min al-Inṣāf, li-Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʿAbd al-Ḥamīd, Modern Library, 1st ed., 1424 AH.*
4. *Tārīkh al-adab al-ʿArabī, Ikārīl Brūkilmān, naqalahu ilā al-ʿArabīyah al-Duktūr Ramaḍān ʿAbd al-Tawwāb, Dar Al-Maaref, Cairo, 3rd ed., 1983.*
5. *Tasʿhīl al-Fawāʾid wa-takmil al-maqāṣid, li-Ibn Mālik, Investigation by Dr. Muhammad Kamil Barakat, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Cairo, 1387 AH - 1967 AD.*
6. *Durrat al-ghawwāṣ fī awhām al-khawāṣṣ, lil-Qāsim ibn ʿAlī al-Ḥarīrī, Investigation: Arafat Matarji, 1st ed., 1418 AH, Cultural Books Foundation, Beirut.*
7. *al-shāfiyah fī ʿilm al-taṣrīf, li-Ibn al-Ḥājib, Investigation: Hassan Ahmed Al-Othman, First Edition, Mecca, Mecca Library, 1415 AH.*
8. *Shadharāt al-dhahab fī Akhbār min dhahab, li-Ibn al-ʿImād, Verified and commented on by Muhammad al-Arnaʿut, Dar Ibn Kathir, Damascus, first edition, 1406 AH.*
9. *sharḥ al-Taṣrīf ʿalā al-Tawḍīḥ, li-Khālīd al-Azharī, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyah, Beirut, 1st ed., 2000 AD.*
10. *sharḥ aljārbrdy ʿalā al-shāfiyah fī al-ṣarf, Investigation: Ali Kamal, Dar Ihyaʾ al-Turath al-Arabi, first edition, 1435 AH.*
11. *sharḥ al-shāfiyah li-muṣannifihā Ibn al-Ḥājib, Researched by Dr. Ghazi bin Khalaf Al-Otaibi, Al-Rushd Library, 1st ed., 1442 AH - 2021 AD, Riyadh.*
12. *sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib, li-Raḍī al-Dīn al-Astarābādhi, Investigation: Muhammad Nour al-Hasan and others, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut.*
13. *sharḥ Shāfiyah Ibn al-Ḥājib, Laḥsan ibn Muḥammad ibn Sharaf Shāh al-Ḥusaynī al-ʿstrābādhy (Rukn al-Dīn), Investigation by Dr. Abdul Maqsoud Muhammad Abdul Maqsoud, Library of Religious Culture, First Edition 1425 AH - 2004 AD.*
14. *sharḥ al-shāfiyah fī al-taṣrīf Inqrah Kār, Dar Ihya Al-Kutub Al-Arabiya, Cairo, Egypt.*
15. *sharḥ al-farīd, li-ʿIṣām al-Dīn al-Asfarāyīnī, Investigation: Nouri Yassin Hussein, First Edition, Al-Faisaliah Library, Makkah Al-Mukarramah, 1405 AH.*

16. *sharḥ Qaṭar al-nadā wa-ball al-Ṣadā, li-Ibn Hishām al-Anṣārī, Investigation: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, 11th ed., The Great Commercial Library, Egypt.*
17. *sharḥ Kitāb Sībawayh llsyrāfy, Abū Saʿīd al-Ḥasan ibn ʿAbd Allāh al-Marzubān. Investigation: Ahmed Hassan Mahdali and Ali Sayed Ali, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut. 1st ed. 2008.*
18. *sharḥ al-Mufaṣṣal lil-Zamakhsharī li-Ibn Yaʿīsh, Yaʿīsh ibn ʿAlī ibn Yaʿīsh, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, Beirut, 1st ed., 2001.*
19. *al-ṣiḥāḥ Tāj al-lughah wa-ṣiḥāḥ al-ʿArabīyah, li-Ismāʿīl ibn Ḥammād al-Jawharī, Investigation: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut, 3rd ed., 1404 AH - 1984 AD.*
20. *al-Ṣafwah al-ṣufīyah fī sharḥ aāldrh al-alfīyah, li-Taqī al-Dīn Ibrāhīm ibn al-Ḥusayn al-Nīlī, Investigation: Mohsen Salem Al-Amiri, 1st ed., 1419 AH, Center for the Revival of Islamic Heritage, Umm Al-Qura University, Makkah Al-Mukarramah.*
21. *al-Qāmūs al-muḥīṭ, llsyrwz Abādī, Investigation by the Heritage Investigation Office at Al-Risala Foundation, under the supervision of Muhammad Naim Al-Arqusi, Al-Risala Foundation, 8th ed., 1426 AH, 2005 AD.*
22. *al-Kitāb li-Sībawayh, Abū Bishr ʿAmr ibn ʿUthmān ibn Qanbar. Investigation: Abdul Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Cairo. 3rd ed. 1988 AD.*
23. *Kashf al-zunūn ʿan asāmī al-Kutub wa-al-Funūn, lḥājy Khalīfah, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut, 1360 AH.*
24. *Lisān al-ʿArab, li-Ibn manẓūr, Edited by: Amin Muhammad Abd al-Wahhab and Muhammad al-Sadiq al-Ubaidi, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi and the Arab History Foundation, Beirut, 3rd ed., 1419 AH - 1999 AD.*
25. *Muḥjam al-buldān, li-Yāqūt al-Ḥamawī, Dar Sader, Beirut, 1397 AH - 1977 AD.*
26. *Muḥjam al-mu'allifīn, li-ʿUmar Riḍā Kaḥḥālah, Al-Risala Foundation, Beirut, 1st ed., 1414 AH - 1993 AD.*
27. *Muḥjam al-Muṣannifīn, li-Maḥmūd Ḥasan altwnky, Beirut, 1344 AH.*
28. *Muḥjam al-Maṭbūʿāt al-ʿArabīyah wa-al-mu'arrabah, li-Yūsuf Sarkīs, Serix Press, Egypt, 1928 AD*
29. *Miftāḥ al-ʿUlūm, li-Abī Yaʿqūb Yūsuf ibn Abī Bakr ibn Muḥammad ibn ʿAlī al-Sakkākī, Investigation: Akram Othman Youssef, Dar Al-Risala Press, Baghdad, 1st ed., 1400 AH - 1981 AD.*
30. *al-Miftāḥ fī al-ṣarf, lljrjāny, Investigation by Dr. Ali Tawfiq Al-Hamad, Al-Risala Foundation, Beirut, first edition, 1405 AH.*
31. *al-Mufaṣṣal fī ṣan'at al-i'rāb lil-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʿAmr jārāllh, Investigation: Ali Bou Melh, Al-Hilal Library, Beirut, 1st ed., 1993 AD.*
32. *al-Muqtaḍab lImbrd, Muḥammad ibn Yazīd. Investigation: Muhammad Abd al-Khaliq Azima, Alam al-Kutub, Beirut.*

33. *Hadīyah al-ʿarīfīn Asmāʾ al-muʿallifīn wa-āthār al-Muṣannifīn, li-Ismāʿīl Bāshā al-Baghdādī, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, Beirut. (Offset printing from the Istanbul edition of 1951).*
34. *Hamʾ al-hawāmiʾ fī sharḥ jamʾ al-jawāmiʾ lil-Suyūṭī, ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr Jalāl al-Dīn, Investigation: Abdel Hamid Handawi, Al-Tawfiqiya Library, Egypt.*